مكتبة البنين – الدوريات

.7408

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر عن

مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

جامعة قطر

12 SEP 2004

العدد السادس عشر – السنة ٢٠٠٤م

الهمزة المبتدأ بها أقسامها ، وأحكامها

د/ فائزة بنت عُمر بن علي المؤيد

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب للبنات بالدَّمام

الهمـزة المبتـدأ بها *

أقسامها ، وأحكامها

د . فائزة بنت عُمر بن علي المؤيَّـد
قسم اللغة العربية وآدابها
كليَّة الآداب للبنات بالدمَّام

الهمـز في اللُّغـة : هـو الغمز ، والعصر ، والضَّغط ، والدَّفع ، قال رؤبة[١] :

وَمَنْ هَمَزْنا رَأْسَهُ تَهَشَّمَا

وقال أيضاً :

وَمَنْ هَمَزْنَا عِزَّةُ تَبَرْكَعَا

وقوسٌ هموز وهَمَزَى على وزن (فَعَلَى) أي : شـديدةُ الدَّفعِ والحفزِ للسَّهم ، وريحٌ هَمَزَى : لها صوتٌ شديد[٢] .

والهمزة من الحروف هي النبـرة[٣] ، يُقال : نبرتُ الحرفَ إذا همزته ، وفي الحديث أنَّه لما قيل له عليه الصَّلاة والسَّلام : يا نبي الله ، قال ، لا تنبر باسـمي ، إنَّا معشـرَ قريش لا ننبر[٤] ، وإنَّما سمَّيت النبرة همزة لأنَّها تُهمَز فتُهتُّ[٥] وتنهمز عن مخرجها ، يُقال : هو يَهُتُّ هتًّا إذا تكلَّم بالهمز[٦] .

وهي الحرف الأول من حـروف الهجاء ، فقد جرت عادة النُّحاة أن يذكروا الهمزة في أوَّل حروف الهجـاء ، والألف قبل الياء ، وهي ما يعبِّرون عنها بـ (لام ألف)[٧] . هذا هو مذهـب سيبويه حيث نصَّ على أنَّ عدد حروف الهجاء تسـعةٌ وعشرون حرفاً أولها (الهمزة)[٨] ، أمَّا المبرِّد فإنَّه لما رآها ليس لها صورةٌ مخصوصة في الخط[٩] لم يعدّها مع حروف الهجاء ، وقرر أنّ الحروف العربيّة ثمانية وعشرون حرفاً[١٠] أولها (الباء) وآخرها الياء[١١] ، ونقل ابن جنِّي عنـه القولَ بأنّها " همزةٌ لا تثبت على صورة

واحدة ، وليست لها صورةٌ مستقرّةٌ ، فلا اعتدَّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة "[١٢] ، وخلاصة رأيه الهمزة والألف حرفٌ واحد ، ووافقه الرَّأيَ المالقي ، ودلّل على صحة رأيهما بشيئين :

أحدهما : أنّه إذا ابتدأ بالهمزة على أيِّ صورةٍ تحرّكتْ من الضَّمِّ ، أو الفتح ، أو الكسر كُتبت ألفاً ؛ نحو ك أُبْلُم[١٣] ، وإثْمِد ، وأَصْبَع .

والآخر : أنّه من المعروف لديهم أنّه إذا نُطق بحرفٍ من حروف المعجم ، فلابدّ من النُّطق بأوّل حرف منه في أوّل لفظه ؛ نحو باء وتاء وجيم وحاء ... إلى آخر حروف المعجم ، ولمّا نُطق بالهمزة في أوّل حرفٍ من حروف (ألف) ، عُدت هي والألف حرفاً واحداً[١٤] .

ولكن على الرّغم من قوّة أدلته ، إلاّ أنَّ ابن جنِّي رفضها قائلاً : " أمّا إخراج أبي العبّاس الهمزة من جملة الحروف ، واحتجاجه في ذلك بأنّها لا تثبت صورتُها ، فليس بشيء ؛ وذلك أنَّ جميع الحروف إنَّما وجب إثباتها واعتدادها لمّا كانت موجودة في اللّفظ الذي هو قبل الخط ، والهمزة أيضاً موجودة في اللّفظ كالهاء والقاف وغيرهما ، فسبيلها أن تُعتدَّ حرفاً كغيرها ، فأمّا انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيفٍ أو بدل ، فلا يخرجها من كونها حرفاً ، وانقلابها أدلُّ دليلٍ على كونها حرفاً "[١٥] ، وقد احتجَّ ابن عصفور على المبَّرد بحجةٍ أخرى مفادها أنّ الهمزة لو لم تكن حرفاً لكان (أخذ) و(أكل) وأمثالهما على حرفين ، وقال: " وذلك باطلٌ ؛ لأنّ أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف : فاءٌ ، وعينٌ ، ولام "[١٦] ، وعليه يترجَّح القول بعدِّ الهمزة من حروف الهجاء ، خصوصاً أنّ المبِّرد الذي لم يعدَّها مع حروف الهجاء عند الحديث عن صورها قد عدَّها معها عند الحديث عن مخارجها[١٧] ، وبذلك يثبت أيضاً أنَّها غير (الألف)[١٨] ، وإن كان معظم النُّحاة يطلقون عليها اسم (الألف)[١٩] " لأنّها تصوِّر صورة الألف في الخط إذا كانت أوّله" [٢٠] ، وإنّما تلبَّست بصورة الألف وإن كانت غيرها؛ لأنّه لمّا كثر تخفيفها ، ولاسيّما في لغة أهل الحجاز الذين لا يحقّقونها ما أمكن

التّخفيف ، ولمّا كانت هي في أوّل لفظة (ألف) استعير لها صورة الألف أعني هذه (ا) ثُمَّ عُلّم على تلك الصّورة المستعارة بصورة العين البتراء؛ هكذا(أ) ليتعيَّن كونها همزة ؛ وإنّما جُعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما[٢١] ، هذا إن كانت همزة قطعٍ ، أمّا إن كانت همزة وصلٍ فإنَّه يُعلَّم على صورة الألف بصورة صادٍ غير معرَّقة ولا محقَّقة مأخوذة من (الوصل) ؛ وتُرسم هكذا (آ)[٢٢] .

والهمزة صوتٌ[٢٣] قوي ؛ لذا عُدَّت من الحروف المجهورة التي تمنع النَّفس من أن يجري معها عند النُّطق بها[٢٤] ، أمّا عن مخرجها فقد حدَّده سيبويه بأنّه من أقصى الحلق قبل الهاء والألف ؛ يقول " ولحروفِ العربيّة ستةَ عشرَ مخرجاً ؛ فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف ... "[٢٥] ، فإنَّ جمهور النُّحاة فهموا من قوله هذا أنّه يراهم الثلاثة متتاليات[٢٦] ، أمّا الأخفش فيرى أنّ الهمزة أقصى حروف الحلق ، وأنّ الألف مع الهاء لا قبلها ولا بعدها[٢٧]، ووافقه السُّيوطي؛ إذ يقول: " الهمزة أوّل ؛ أي : والألف الهاء بعدها ، كلاهما في رتبة ، وليست واحدةٌ أسبقَ من الأخرى "[٢٨] ، وأمّا أبو حيَّان فيرى أنَّ مخرج الثَّلاثة [الهمزة والألف والهاء] واحد ؛ وهو أقصى الحلق دون ترتيب[٢٩] ، ورأي سيبويه والجمهور هو الرَّاجح ، لأنَّ الدِّراسات الحديثة أثبتت ذلك[٣٠] ، والذي يُردُّ به على الأخفش والسُّيوطي أنَّه من المشاهد أنَّ الألف متى تحرَّكت انقلبت إلى الهمزة ، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة، ولكان ينبغي إذا تحرَّكت أن تصير (هاء) ، والذي يُردُّ به على أبي حيَّان أيضاً أنَّ العرب لمّا جوَّزت في الهمزة ضروباً من التَّخفيف لم تجوِّزها في غيرها من حروف الهجاء دلَّ ذلك على أنَّها أشقُّ الحروف نطقاً ، وبهذا يترجَّح الرَّأي الأوّل .

أمّا عن أقسام الهمزة المبتدأ بها ، فقد اختلف رأي البصريين عن رأي الكوفيين فيها ؛ ففي الوقت الذي حدّد نحاة البصرة أقسامها باثنين فقط ، أوصلها الكوفيون إلى ستة أقسام[٣١] هي : همزة الوصل ، وهمزة القطع ، وهمزة الأصل ، وهمزة ما لم يسمَّ فاعلُه ، وهمزة المخبرِ عن نفسه، وهمزة الاستفهام، أمّا البصريون فلم يتجاوزوا القسمين: الأوّل والثّاني؛ أي: همزة الوصل ، وهمزة القطع، وعدُّوا الأقسام الأربعة الأخرى فروعاً

عن همزتي الوصل والقطع ، يقول الصَّيمري : " أعلم أنَّ جميع ما يذكره القرّاء من الألفات لا تخرج عمَّا ذكرنا ؛ أمّا أن تكون وصلاً أو قطعاً لا غير ، إلاّ أنّهم سمَّوها بأسماء نحو : ألف ما لم يسمَّ فاعله ، وألف المخبر عن نفسه ، وألف الأداة ، وغير ذلك ممّا ذكروه ، وكلُّها تعتبر بما ذكرنا "[٣٢] ، وأراه الرّأيَ الراجح ؛ لأنَّ المتتبّع لكلّ همزةٍ أُبْتُدأ بها سيلحظ أنّ حالتين هما : الوصل والقطع ، وأنّ باقي الهمزات التي ذكرها الكوفيون هي في الأصل إمّا همزة وصل ، أو همزة قطع ، ولذا ستتبّع الدّراسة التالية — بإذن الله تعالى — مواضع همزة الوصل ، وهمزة القطع ؛ إلى أن تستبين فرعية تلك الهمزات عنهما .

أوّلاً : همزة الوصل :

وقد اُختُلف فيها أيقال عنها همزة أم ألف ؟ " فبعضهم يسمِّيها ألفاً ؛ مراعاةً لأصلها من السُّكون الذي هو مدُّ الصَّوت ، وبعضهم يسمِّيها همزة ؛ مراعاةً للنُّطق بها ، وهو الأبين ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تُسمَّى بما هي عليه في النُّطق "[٣٣] هذا هو رأي المالقي ، وهو ويوافق ابنَ خالويه الذي نسب القول بأنّها همزة لا ألف إلى جمهور البصريين والكوفيين ، وقال : " وإنّما يعبِّر عنها بالألف تقريباً على المتعلِّم إذ كانت ألفاً في الخطّ "[٣٤] أمّا ابن الأنباري فينقل خلافاً بين قطرب وثعلب ؛ مفاده أنّ قطرب يرى أنّها (همزة) حرَّكتها العرب فتحرَّكت ؛ لأنّ (الألف) لا تحتمل الحركة، وأنّ أبا العباس ثعلب ردَّ هذا القول عليه ، وقال : لو كانت (همزة) لثبتت في الوصل كما ثبتت همزة (أمر) و(أذِن) في كلّ حال ؛ أي أنّه يراها ألفاً[٣٥] ، والرَّاجح قول الجمهور ؛ لأنّه من الملاحظ أنّها إذا حُقّقت خرجت من مخرج الهمزة لا الألف .

وهذه الهمزة لا تكون إلاّ مزيدة ؛ وتزاد " في أوّل الكلمة توصُّلاً إلى النُّطق بالسَّاكن ، وهرباً من الابتداء به ؛ إذ كان ذلك غير ممكن في الطَّاقة فضلاً عن القياس "[٣٦]؛ولذا كان الوجه فيها أن يُقال لها (همزة إيصال) لا وصل ؛ لأنّها لا تصل، ولكن تُوصِل النَّاطق إلى النُّطق بالسَّاكن بعدها ولكن قيل (همزة وصل) على غير مصدرِ (أوصل) كما قال الله تعالى:

﴿ واللهُ أنبتكُم مِنَ الأرض نَباتا ﴾ نوح١٧

وعلى المصدر يكون ﴿ إنباتا ﴾ [٣٧] ، وبما أنّها قد زيدت في أوّل الكلمة ؛ لتمكين المتكلّم من النُّطق بالسّاكن الذي ابتدأت به الكلمة ، فإنّه إن وُصل بالكلمة شيءٌ قبلها سقطت الهمزة ؛ لأنّ السّاكن قد نُطق به بواسطة ما قبله ؛ وعليه تكون هي الهمزة التي تثبت في الابتداء ، وتسقط في درج الكلام ، ولا تثبت فيه إلاّ في الضّرورة ؛ كثبوتها في لفظ الجلالة من قول حسّان بن ثابت رضي الله تعالى عنه[٣٨] :

لتَسْمَعُنَّ وشيكاً في دِيارِهم اللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عُثمَانَا

وثبوتها فيه على قراءة عاصم لقول الله تعالى :

﴿ الم . اللهُ لا إلَه إلاَّ هُوَ الحيُّ القَيُّومُ ﴾ آل عمران١ ، ٢

فقد قرأها بسكون الميم ، وقطع الهمزة[٣٩] ، إلاّ أنّه لا ينقاس على شيء من هذا .

ويكون سقوطها في درج الكلام في اللّفظ لا في الخطّ[٤٠] ، إلاّ في ما كثُر استعماله ، فتُحذف منه لفظاً وخطّاً[٤١] ؛ كحذفها من (اسم)[٤٢] في قول الله تعالى :

﴿ بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ ﴾ الفاتحة١

وهمزة الوصل لم تدخل على متحرِّكٍ إلاّ في ثلاثة مواضع هي : " قولهم : اسِلْ زيداً ، لغة عبد القيس ، حكاها أبو زيد والفرّاء ؛ يريدون : اسأل ، والثّاني : أن العرب تقول : زيدٌ الأحمر ، والَحمر ، ولَحْمر ، ثلاث لغات ، والثّالث : قال سيبويه : لو سمّيتَ رجلاً بالباء من (اِضْرِبْ) قلت : هذا آبٌ قد جاء ، وخالفه سائر النّحويين ، فمنهم من يقول : رِبٌ ، ومنهم من يقول : ضَبٌ ، وآخرون : ضَرَبٌ ، يردُّون الحروف كلَّها "[٤٣] .

وإنّما اختيرت الهمزة ليقعَ الابتداء دون غيرها من سائر الحروف للأسباب التّالية[٤٤] :

* أنَّ القياس كان أن تُزاد الألف لخفّتها ، ولكن تعذَّر ذلك ؛ لاستحالة تحريكها.

* أنَّ الهمزة أوّل حروف الحلق ، فخلصَّت بالابتداء لتناسب المعنيين .
* أنَّهم لمّا أرادوا حرفاً يُتَبَلَّغ به في الابتداء ، ويُحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله جعلوه الهمزة ؛ لأنَّها في أكثر أحوالها محذوفة للتّخفيف ؛ نحو : راس ، وذيب ، وهي مع ذلك أصل ، فكيف بها إذا كانت زائدة .
* أنَّ الهمزة كثيراً ما تُزاد أوّلاً ؛ نحو : أفكل [٤٥] ، وإثمد ، وأُتْرُجَّة .

والأصل في همزة الوصل أن تُزاد وهي ساكنة[٤٦] ؛ " لأنّه قد عُلم أنّه إذا اجتمعت [أي : مع الحرف السّاكن] فلابدَّ من حذف أحدهما أو حركته ، والحركة والحذف لم يصلح واحدٌ منهما في الحرف السَّاكن من الفعل ؛ لئلا تزول بنيته التي أُريدت له من سكون أوّله، فلم يبقَ إلاّ حذف الهمزة أو حركتها ، فلم يجز حذفها؛ لأنّ ذلك كان يؤدّي إلى ما منه هُرب ؛ وهو الابتداء بالسّاكن ، فلم يبقَ إلاّ حركة الهمزة، فحُرِّكت ، فانكسرت على ما يجب في السَّاكنين إذا التقيا "[٤٧] ، فهي إذن في الأصل ساكنة ، وكُسِرت على الأصل عند التقاء السّاكنين ؛ ولأنّ الكسرة أحقُّ الحركات بها؛ لأنّها راجحةٌ على الضَّمَّة لقلّة الثّقل ، وعلى الفتحة لأنّها لا توهم استفهاماً كما توهمه الفتحة[٤٨]، فحقّ لها الكسر ؛ وذلك إن كان الحرف التّالي للحرف السّاكن مفتوحاً نحو: (انطَلَقْ)، أو مكسوراً نحو: (اِضْرِبْ) ، أمّا إن كان مضموماً ، فإنّ الهمزة تُضم[٤٩] نحو: (أُقْتُلْ)؛ وإنّما ضُمَّت هنا لثقل الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم[٥٠] ، والحاجز بينهما غير حصين[٥١] ، والقول بأنّ الأصل فيها السُّكون ، ثُمَّ حُرِّكت إمّا بالكسر أو بالضَّمِّ موافقٌ لرأي الجمهور[٥٢] ، أمّا الفارسي فيرى أنّ الأصل فيها التّحريك بالكسر ؛ لأنّها " لو زيدت ساكنة لاحتاجت إلى متحرِّكٍ يُتوصَّل به إليها ، وكان يتسلسل ، فزادوها متحرِّكةً لذلك "[٥٣] ، وأمّا الكوفيون فيرون أيضاً أنّها في الأصل زيدت متحرِّكة ، ولكن ليس بالكسر ، وإنّما بحركة (عين) الفعل المضارع ؛ أي : زيدت مكسورة في نحو (اِضْرَبْ) اتباعاً لكسرة العين من (يضرب) ، وزيدت مضمومة في نحو (اُدْخُلْ) اتباعاً لضمة العين من (يدخُل) ، ولم تُفتح في نحو : (اِعْلَمْ) اتباعاً

لفتحة اللاّم التي هي عين الفعل من (يعلَم) لئلا يلتبس ما هي فيه بالمضارع من نحو : أنا أَعْلَمُ ، أو الماضي الرُّباعي من نحو : أَعْلَمِ زيدٌ عمراً ، فكسروها حملاً على ما هو أقرب إلى الفتح وهو الكسر ، ونصّوا على أنّه إنّما يُنبت على ثالث المستقبل ، ولم تُبنَ على الأوّل منـه ، ولا على الثّاني ، ولا على الرّابع ؛ لأنّ الأوّل زائد ، والزّوائد لا يُبنى عليها ، والثّاني ساكن ، والسّاكن لا يُبتدأ به ، والرّابع لا يثبت على إعراب واحد ؛ إذ أنّه يكون مضموماً في حالة الرّفع ، ومحذوفاً أو مسكّناً في حالة الجزم ، ومفتوحاً في حالة النّصـب ، فبُنيت من أجل ذلك على الذي إعرابه لازم غير متنقل ؛ وهو الثالث[٥٤] ، ورأي الجمهور في المسألة هو الرّاجح ؛ لأنّ الحرف أوّل إوضاعه البنـاء على السُّكون ؛ يقول ابن السَّرَّاج : " أصل كلّ حرفٍ السُّكون ، فكان أصل هذه الهمزة أيضاً السُّكون "[٥٥] .

ويُسـتدلُّ على همزة الوصل في (الأسماء) بشيئين[٥٦] : سقوطها لفظاً في الدّرج ؛ نحو : هـذا ابني ، وسقوطها لفظاً وخطاً في التّصغير ؛ نحو : هذا بُني .

ويُستدلُّ عليها في (الأفعال) بثلاثة أشياء[٥٧] : سقوطها لفظاً في الدرج ؛ نحو : قلتُ له اقرأ ، وسقوطها لفظاً وخطاً في الماضي ؛ نحو : قَرأَ ، وفتح أوّل المستقبل من الفعل الذي هي فيه ؛ نحو : يَقرأُ ، ويَنطلقُ .

والأصل في همزة الوصل أن تدخل على الأفعال خاصّة[٥٨] ؛ لأنّه لمّا كثر تصرُّفهم في الأفعال ، حتى صارت أصلاً للإعلال : من قلبٍ ، وحذفٍ ، ونقل حركة ، جوَّزوا تسكين الحرف الأوّل منها[٥٩] ؛ وأدخلوا عليها همزة الوصل ؛ يقول ابن جنّي : " فإن قلت : ولِمَ سكّنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ؟ قيل إنّما كان ذلك ؛ لأنّ الأفعال موضوعة للتّوهين والإعلال لتصرُّفها ، وأنّها لا تتقارّ على حال واحد .. فلمّا كانت الأفعال غيرَ لازمة لموضعٍ واحد ، ولا متقارَّة على سَنَن تسلَّط عليها الإعلالُ والتّوهينُ ، فشجَّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا أغلظ ما جرى على الأفعال "[٦٠] ، أمّا الاسم " الصَّرف "[٦١] ، فلكونه لا تُجرى عليه مثل هذه الأمور ، لم تدخل همزة الوصل إلاّ على أسماءٍ معدودة منه سُمعت عن العرب ، ولم يُقس عليها ؛ وهي[٦٢] :

ابن ، ابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان ، وامرؤ ، وامرأة ، وايمن الله ، وقد دخلت همزة الوصل على هـذه الأسماء تعويضاً لها عمّا أصابها من وهن ؛ إذ هي ثلاثيّة ؛ أي ضعيفة الخلقة ، وقد حُذفت لاماتها ، وهذا وهنٌ على وهن ، فلمّا نُهكت هذه الأسماء بهذا الإعلال الذي حقُّه أن يكون في الأفعال شـابهت الأفعال ؛ فسُكِّنت أوائلها ، ولحقتها همزة الوصل عوضاً لها من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ؛ في نحو : ابني ، وبنويّ[٦٣] .

فهمزة الوصل إذن لحقت هذه الأسماء تعويضاً لها عمّا فاتها من حذف لاماتها ، ولهذا نظائر في كلام العرب ؛ أعني إذا حذفوا حرفاً عوَّضوا تتميماً للاسـم أو الفعل ؛ وذلك كقولهم: وَزَنَ زِنَةً ، ووَعَدَ عِدَةً ، فإنّ الأصل فيه: وِزْنَةً ، ووِعْدَةً ، وقبل (الهاء) وجب أن يكون : وِزْناً ، ووِعْداً ، فحذفوا (فاء) الفعل وهي (الواو) استثقالاً للكسر على (الواو) ، ولأنّ المضارع منها معتلٌّ ، فلمّا حذوا (الواو) عوَّضوا (الهاء) في آخرها[٦٤] .

وهذا الحكم ؛ وهو أنّ همزة الوصل زيدت في هذه الأسماء عوضاً من اللاّم المحذوفة يسري على جميع تلك الأسماء عدا (امرئٍ) و(امرأةٍ)، فإنّهما لم يُحذف منها شيء[٦٥] ، وكان حقُّهما أن لا تلحقها همزة الوصل إلاّ أنّه لمّا كان آخرها همزة " والهمزة حرفٌ عليل ، يُحذف لاستثقاله تارة، ويُبدل تارةً ، ويُليَّن تـارةً، فهو موجودٌ كمعدوم "[٦٦] ، سـكّنوا أوّلهما، وأدخلوا همزة الوصل عليهما، ومن العرب مَن يحذف الهمزة؛ فيقول : هذا مرءٌ ومرأةٌ ، ورأيت مرءاً ومرأةً ، ومررت بمرءٍ ومرأةٍ ، وهي اللُّغة التي دخلت عليها (الألف واللاّم) خاصّة[٦٧] ؛ دون اللُّغة الأخرى ؛ أي إنّهم قالوا : هذا المرءُ ، ولم يقولوا : الامرؤ ولا الامرأة ؛ قال الله تعالى :

﴿ لكل امرئ منهُم ما اكتسبَ مَنَ الإثم ﴾ النور١١

وقال عزَّ مَن قائل : ﴿ فيتعلَّمونَ منهُما ما يُفرقون به بينَ المرءِ وزوجِهِ ﴾ البقرة ١٠٢

وأمّا (ابنم) فهو (ابن) زيدت عليه الميم للتّوكيد ؛ أي ليست (الميم) فيه بدلاً من اللاّم ؛ لأنّها لو كانت بدلاً لجرت مجرى اللاّم ، ولكانت اللاّم في حكم الثّابت ؛ ولبطل بذلك جواز دخول همزة الوصل في أوّل (ابنم)؛ لأنّ هذه الهمزة تعاقب اللاّم[٦٨].

وعندما زادوا عليه (الميم) حرّكوا (النُّون) بحركة (الميم) ؛ فقالوا : جاءني ابُنمٌ ، ورأيت ابنَماً ، ومررت بابنمٍ[٦٩] ؛ قال المُتَلَمِّس[٧٠] :

وهــل لــي أمٌّ غيرُهــا إنْ تركتُهــا أبـــى اللهُ إلاّ أنْ أكـــونَ ابْنَمَـــا

ويقال في تثنيته : هذان ابنمان، وفي جمعه : هؤلاء ابنمون[٧١] ؛ قال الكُميت :

ومنّـــا ضِـــرارٌ وابنمـــاهُ وحاجـــبٌ مـــؤجِّجُ نـــيرانِ المكـــارمِ لا المُخـــبي

والمتتبِّع لهذه الأسماء العشرة في السِّياق القرآني العظيم سيجد أنَّه قد ورد منها ثمانية فقط[٧٢] هي : ابن ، وابنة ، واسم ، واثنان ، وامرؤ ، وامرأة ، وشواهدها على النَّحو التَّالي ، قال الله تعالى :

﴿ وآتي المالَ عَلَى حُبّه ذَوي القُربى واليَتَامَى والمسَاكِين وابنَ السَّبيلِ ﴾ البقرة ١٧٧

﴿ ومَريمُ ابنةُ عمرانَ الَّتي أحْصَنتْ فَرجَها ﴾ التحريم ١٢

﴿ قال ابنمَ إنَّ القومَ استضْعفوني ﴾ الأعراف ١٥٠

﴿ فكلوا ممَّا ذُكِر اسمُ اللهِ عَليهِ إنْ كنتم بآياتهِ مؤمنين ﴾ الأنعام ١١٨

﴿شَهَادةُ بينِكُم إذا حَضرَ أحَدَكم الموتُ حِينَ الوَصيَّةِ اثنان ذَوَا عَدْلٍ مِنكُم﴾ المائدة١٠٦

﴿ فإنْ كنَّ نساءً فوقَ اثنتين فَلهُنَ ثُلثا ما تَركَ ﴾ النساء ١١

﴿ إنْ امرؤٌ هَلَكَ ليسَ لهُ ولَدٌ ﴾ النساء ١٧٦

﴿ إذْ قالتِ امْرأةُ عِمرانَ ربِّ إنِّي نَذَرْتُ لكَ ما في بَطْنِي ﴾ آل عمران ٣٥

أمّا عن حركة همزة الوصل مع هـذه الأسماء العشرة فهي الكسرة[٧٤] عدا (اَيمن) فإنَّ الهمزة جاءت معه مفتوحة ، فاختلف رأي البصريين عن رأي الكوفيين فيها[٧٥] ؛ فالبصريون يرون أنّها همـزة وصل ؛ لأنّ (اَيمن) عندهم اسمٌ مفرد مشتقٌّ من اليُمْن والبركة ، وقالوا إنّما فُتحت همزتُه لأنّ (اَيمن) لفظٌ غير منصرف ، قد لزم موضعاً واحداً هو القسم حتّى عُدَّ من أداته ، فأشبه بذلك الحروف وإن كان اسماً ، وبما أنّهم فتحوا الهمزة الدّاخلة على (لام التّعريف) ليفرّق بين دخولها على الاسم ، ودخولها على الحرف ، فُتحت أيضاً مع (اَيمن) لأنّه أشبه الحرف[٧٦] ، ومما يؤكّد مضارعة هذا الاسم للحرف " أنّهم قد تلاعبوا بـه ، وأضعفوه ؛ فقالوا مرّة : اَيمن الله ، ومرّة : اَيمُ الله ، ومرّة : ايمُ الله ، ومرّة : مِ الله ، وقالوا : مُنُ ربِّي ، ومِنِ ربِّي ، ومِنِ ربِّي ، فلمّا حذفوا هذا الحرف المفرط ، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف ، قوي شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التّعريف "[٧٧] ؛ هذا هو رأي البصريين[٧٨] ؛ أمّا الكوفيون فعدُّوا همزة (ايْمُن) همزة قطعٍ ؛ لأنّه عندهم جمع (يمين) على وزن (أفْعُل) ، وقالوا إنّما جُعلتْ همزتُه همزةَ وصلٍ لكثرة الاستعمال ، وبقيتْ فتحتها على ما كانت عليه في الأصل[٧٩] ، ويضعِّف رأيَهم أمور :

أحدهما : أنّ وزن (افعُل) لم يُجمع عليه إلاّ شيئان[٨٠] : ما كان على (فَعْل) من المذكّر ؛ نحو : فَلْس وكَلْب ، وما كان من المؤنّث ؛ نحو : دار ونار ويد[٨١] .

الثاني : أنّ الهمزة مع (اَيمن) تسقط في الدّرج كما تسقط همزة الوصل ، ولو كانت همزة قطعٍ ما سقطت ؛ قال نصيب بن رباح[٨٢] :

فقـالَ فريـقُ القـومِ لمّـا نَشـدتُهم : نعـمْ : وفريـقٌ : لَـيْمُنُ اللهِ نـدري

الثالث : أنّهم قد قالوا فيه : اَيْمُن الله ؛ بكسر الهمزة على الأصل ، وألف الجمع لا تكسر ؛ فلا يقال في (افلس) (إفلس) .

الرابع : أنّهم قد تصرّفوا فيه بالحذف " والتّصرُّف في الحذف بابه المفردات ؛ إذ هي المستعملة اصلاً فخُفِّفت "[٨٣] ، وعليه يترجّح القول بأنّها همزة وصلٍ فُتحت تخفيفاً .

أما همزة الوصل مع (لام التّعريف)[٨٤] فقد فُتحت ليفرَّق بين دخولها على الاسم، ودخولها على الحرف[٨٥] — كما ذكرت آنفاً — وهو الحرف الوحيد الذي دخلت عليه همزة الوصل ، ومثله (اَم) التي جاءت أيضاً للتَّعريف على لغة طيِّء وحمْيَر ؛ والذين جاء بلغتهم قولُه عليه الصّلاة والسّلام : (ليس من اِمبرِ امصيام في اِمسفر)[٨٦] . وقيل إنّما فُتحت لأنّها لمّا دخلت على هذا الحرف والأصل في الحرف إذا بُني على حركة أن يُبنى على الفتح ، ولكن لمّا لزم (اللاّم) السُّكون[٨٧] جُعل ما كان يستحقه داخلاً على الهمزة ، وقيل لكثرة استعمال أداة التعريف اختير لها أخفُّ الحركات فراراً من الثِّقل[٨٨] .

وحكم همزة الوصل مع (لام التّعريف) و(اَيمن) هو نفس حكمها مع غيرهما[٨٩] ؛ أي : تثبت في الابتداء ، وتسقط في الدَّرج[٩٠] ، إلاّ في حالةٍ واحدة تثبت في الابتداء والدَّرج؛ وذلك إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، فإنّها لا تسقط وإن عُدَّت في درج الكلام؛ وذلك لكي لا يلتبس الاستفهام بالخبر ، لأن حركتي الهمزتين متفقتان ؛ إذ هما مفتوحتان " وللعرب في ذلك طريقان : أكثرهما قلب الثانية ألفاً محضاً ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأنّ حقَّ الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدَّرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التَّسهيل ؛ لأنّه إذهابٌ للهمزة بالكليَّة كالحذف "[٩١] ؛ ومن ذلك قول الله تعالى :

﴿ قُلْ آللّه أذنَ لكُم أمْ عَلَى اللهِ تفْتَرُون ﴾ يونس ٥٩

وقال عزَّ مَن قائل : ﴿ قُلْ آلذكَرين حَرَّم أمِ الأنثيين ﴾ الأنعام ١٤٣

وقولهم : آيمن الله لتفعلن ؟

فواضحٌ من الشّاهدين والمثال كيف ثبتت همزة الوصل بعد همزة الاستفهام على الرّغم من وقوعها في درج الكلام ؛ وذلك خشية التباس الخبر بالاستفهام ، بدليل أنّه لمّا أُمن التباسُهما ببعض سقطت همزة الوصل ؛ وذلك كما سقطت على لغة من يكسر همزة (ايمن) فإنّه يقول إذا استفهم : ايم الله لقد كان كذا ؟ بحذف همزة الوصل لأمن

اللّبس[٩٢] ، وكسقوطها[٩٣] مع غير (اَل) و(اَيمن) ؛ في نحو قولهم : ابنُكَ هذا أم أخوك ؟ ، وقولهم : اسمُكَ أحسنُ أم كنيتُك ؟ ، فإنّ همزة الوصل سقطت بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الأمثلة ؛ لمّا أُمن التباس الاستفهام بالخبر[٩٤] ، وكانت همزة الاستفهام أولى بالبقاء من همزة الوصل فيما همزته مكسورة ؛ لأنّها دخلت لمعنى[٩٥] ، أمّا مع (اَل) و(اَيمن) فإنّ همزة الوصل لم تُقرّ على لفظها ، وأُبدلت ألفاً ؛ لأنّها بدخول همزة الاستفهام عليها عُدّت في درج الكلام ، فسكنت واللاّم بعدها ساكنة ، فلم يصح اجتماعهما ، فأُبدلت ألفاً ليصحّ ذلك ؛ لما في الألف من مدٍّ يصحّح وقوع السّاكن بعده[٩٦] .

مما تقدّم تكون قد اتضحت مواضع زيادة همزة الوصل في الأسماء ، والحروف ، وحكمها مع كلٍّ ، وبقي معرفة حكمها مع الأفعال التي هي موضع زيادتها — كما مرّ — وهي تقع منها في موضعين :

* **الموضع الأول** : الفعل الماضي الذي يكون فيه بعد الهمزة إذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعداً[٩٧] ، وقد سكن الحرف الذي يلي الهمزة ؛ نحو: اِنْطَلَقَ ، واِشْتركَ ، واِسْتخرجَ ، والفعل الماضي الذي تُزاد في أوّله همزة الوصل يكون إمّا ثلاثيّاً مزيداً فيه ، وإمّا رباعيّاً مزيداً فيه أيضاً ؛ وأشهر أوزان الثُّلاثي المزيد هي :

اِنفعل نحو (اِنطلقَ) ، واِفعلّ (اِحمرّ) ، واِفتعل نحو (اِكتسبَ) ، واِفعالّ نحو (اِحمارّ) ، واِستفعل نحو (اِستغفرَ) ، واِفعوعل نحو (اِخشوشنَ) ، واِفعنلل نحو (اقعنسسَ)، واِفعوّل نحو (اِعلوّطَ)، واِفعنلى نحو (اِسلنقى)، واِفّاعل نحو (اِثّاقل)، واِفْعَلّل نحو (اِرعوى) ، واِفّعِل نحو (اِزّمل) .

وأشهر أوزان الرُّباعي المزيد فيه هي :

افعنلل نحو (اِحرنجمِ) ، وافعللّ نحو (اِقشعرّ)[٩٨] .

ويلحق بهذه الأفعال الأمر منها ؛ نحو : انْطَلِقْ ، واسْتَغْفِرْ ... وكذلك مصادرها[٩٩] ، لأنّها فرعٌ على الأفعال في التصرُّف والاعتلال ، وإن كانت أصلاً في الاشتقاق ؛ لذا فإنّه يقال فيها : انطلاق ، واستغفار ... وأمّا أسماء الفاعلين

والمفعولين فإنّ همزة الوصل لم تزد عليها ، وإن كانت هي أيضاً من الأسماء التّابعة للفعل في الاعتلال؛ وذلك لتقدُّم الميم فيها على الحرف السَّاكن [١٠٠]؛ نحو: مُسْتغْفر ، ومُكْتَسَب ...

والحركة المستحقة للهمزة مع هذه الأفعال ومصادرها هي الكسرة على تقدير التقاء السّاكنين؛ لأنّ الهمزة لا تستحق حركةً في الأصل ، والحرف الذي بعدها ساكن ، وبما أنّه لا يُجمع بين ساكنين وأصل حركة التقاء السّاكنين الكسر كُسرت همزة الوصل لذلك[١٠١] .

* **الموضع الآخر** : فعل الأمر من الفعل الثُّلاثي ، وله حالتان :

الحالة الأولى : وهي الحالة التي تثبت فيها همزة الوصل ؛ وذلك إذا كان ثاني مضارعه (فاؤه) ساكناً[١٠٢] ، فإنّ فعل الأمر منه تُزاد عليه همزة الوصل ؛ ليبقى الحرف التّالي لحرف المضارعة على سكونه بعد حذف حرف المضارعة منه[١٠٣] ؛ ولذلك كما في الأفعال: تخْرُجُ ، وتضْرِبُ ، وتقْرأُ ، فإنّه لمّا أُمر بها قيل : أُخرُجْ ، واضْرِبْ ، واقْرأْ ؛ بزيادة همزة الوصل للحفاظ على سكون فاء الفعل .

الحالة الثانية : وهي الحالة التي لا تثبت فيها همزة الوصل ؛ وذلك إذا كان ثاني مضارعه (فاؤه) متحرِّكاً ؛ نحو : تَقُوْمُ ، فإنّ أصل الأمر منه (تَقْوُمْ) فحُذِف حرف المضارعة ؛ لأنّ المواجهة تغني عن حرف الخطاب ، ثُمَّ جيء بهمزة الوصل ؛ لسكون ما بعد حرف المضارعة وهي القاف ، فصار (اِقْوُمْ) ثُمَّ أرادوا إعلاله حملاً على الماضي ؛ ولتجري الأفعال على منهاجٍ واحد في الصِّحة والإعلال ، فنقلوا الضَّمة من عينه إلى فائه، ولمّا تحرَّكت الفاء استُغني عن همزة الوصل ، فحُذِفت ، فصار (قُوْمْ) ثُمَّ حُذفت الواو ؛ لسكونها وسكون الميم بعدها ، فصار (قُمْ)[١٠٤] .

أمّا عن حركة همزة الوصل مع فعل الأمر فخير تقنينٍ لها هو التّقنين الذي وضعه ابن الأنباري[١٠٥] وهو بناؤها على حركة (عين) الفعل المضارع منه حيث كانت العين ؛ أي إن كانت العين مكسورة كُسرت الهمزة ؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ اِضْربْ بعصَاكَ البحرَ ﴾ الشعراء ٦٣

فإنّ الهمزة من (اِضْربْ) بُنيت على حركة (الرَّاء) من (يَضْرِب) .

وإن كانت (عين) الفعل المضارع مضمومة ضُمَّت همزة الوصل في الأمر كذلك ؛ وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ اُشْكُر لي وَلوالدَيكَ إلَيَّ المصِيرُ ﴾ لقمان ١٤

فإنّ الهمزة من الأمر (اُشكُرْ) ضُمَّت ؛ لأنّ عين المضارع (يَشْكُر) مضمومة ، ومن النُّحاة مَن قنَّن حركتها بحركة ثالث المضارع ، ولكنَّه تقنينٌ غير دقيق ؛ إذ يصطدم بنحول قول الله تعالى : ﴿ اِنفطرت ﴾ حيث كُسرت الهمزة لانكسار (الطّاء) من : ينفطِر ، و(الطّاء) ليست ثالثة منه وإنّما هي رابعة ، ولكنّها لمّا كانت تقابل (عين) الفعل كان قول ابن الأنباري في المسألة[١٠٦] هو الأكثر دقة ، وإنّما لم تُكسر الهمزة في الأفعال المضمومة العين في المضارع ؛ لكراهة الخروج من كسرٍ إلى ضمٍ وليس بينهما حاجزٌ حصين[١٠٧] .

أمّا إن كانت (عين) الفعل المضارع مفتوحة فإنّ همزة الوصل تخالفها في فعل الأمر وتأتي مكسورة ؛ وذلك كما في الفعل (اِقرَأ) من قول الله تعالى :

﴿ اِقرَأ باسمِ ربّك الذي خَلقَ ﴾ العلق ١

فإنّ عين مضارعه (يقرَأ) مفتوحة ، إلاّ أنّ همزة الوصل لم تُفتح اتباعاً لها ، وإنّما خالفتها ، وكُسرت خشية أن يلتبس الأمر بالخبر لو قيل (اَقرأ) بفتح الألف في الأمر ، فإنّها ستلتبس بفعل المخبِر عن نفسه إذا قال : أنا أَقرأُ[١٠٨] .

ثانياً : همزة القطع :

وهي الهمزة التي " ينقطع باللّفظ بها ما قبلها عمّا بعدها "[١٠٩] والتي تثبت في الدّرج والابتداء[١١٠] ، ولا يجوز حذفها إلاّ في ضرورة الشّعر ؛ كقول أبي الأسود الدُّؤلي[١١١] :

يَا بَا المغيرَة رُبَّ أمرٍ مُعضِلٍ		فَرَّجتُهُ بالمكرِ مِنِّي والدَّها

أو في قراءةٍ شاذة ؛ كقراءة ابن كثير[١١٢] لقول الله تعالى: ﴿ إنّها لَحدَى الكُبَرْ ﴾ المدثر ٣٥

وإلاّ هي في غير ذلك ثابتة لا تقبل السُّقوط أبداً ، ويحدِّد ابن جنِّي مواضعها ، فيقول: " كلُّ همزةٍ وقعت في أوّل كلمة ، فهي همزة قطعٍ إلاّ ما استثنيته لك "[١١٣]، ويعني بالمستثنى ما دخلت عليه همزة الوصل ، فإنّ ما عداها هو همزة قطعٍ[١١٤] ، وهو بقوله هذا يعبِّر عن رأي البصريين الذين لم يروا للهمزة المبتدأ بها سوى هذين القسمين ؛ أي همزة الوصل ، وهمزة القطع – كما مرَّ – أمّا الأقسام الأخرى التي ذكرها الكوفيون لهذه الهمزة ، فهي عندهم إمّا فرعٌ عن همزة القطع ، وهذا هو الغالب فيها ، وإمّا فرعٌ عن همزة الوصل ، وهذا يكون في مواضعَ محدودة ، والمتتبِّع للسبب الذي تأتّى عنه هذا الاختلاف بينهما سيجده متمثِّلاً في شيءٍ واحد ؛ هو : تحديد مفهوم مصطلح (همزة القطع) عند كلّ منهما ؛ ففي الوقت الذي حدّد البصريون مفهومه بأنّه مصطلحٌ يُطلق على الهمزة التي ينقطع باللفظ بها ما قبلها عمّا بعدها ، والتي تثبت في الدّرج والابتداء – كما مرَّ في تعريفها – حدّده الكوفيون بأنّه المصطلح الذي يُطلق على الهمزة الزّائدة عن أصول الكلمة ؛ يقول ابن الأنباري " الكوفي " : " ألف الأصل هي التي تكون فاءً من الفعل ، وألف القطع ليست فاءً ، ولا عيناً ، ولا لامّا ، وما هذه صفتـه فهو زائدٌ غير أصلي "[١١٥] ، فواضحٌ من قوله أنّه يعدُّها الهمزة المزيدة عن أصول الكلمة ، والمقابلة لهمزة الأصل ، ولاشكَّ في أنّ تحديد جمهور البصريين لمصطلح همزة القطع هو الرّاجح ؛ لأنّ فيه ربطاً بين اسمها ، ومفهومها ، أمّا حدُّ الكوفيين له فالذي يؤخذ عليه هو عدم وجود أيّ ترابط بين اسمها ، ومفهومهم لها ؛ وإلاّ فما علاقة القطع بالزّيادة ؟ إلاّ إن كانوا يريدون أنّ " الغالب " في استعمال العرب لها أن تكون زائدة عن أصول الكلمة ، فإنّ هذا صحيح ؛ حيث إنّ المتتبع لها سيجدها في أغلب أحوالها تكون مزيدةً عن أصول الكلمة ؛ كزيادتها في نحو : أكرمَ زيدٌعمراً ، وزيادتها في نحو : عمروٌ أُكرِمَ في داره ، وزيادتها في نحو : أنا أُكرِمُ زيداً ، وزيادتها في نحو : أأُكرِمَ زيدٌ ؟ فإنّ الهمزة في جميع هذه المواضع هي همزة قطع قد زيدت على أصول الكلمة ، وبما أنّ معناها في كلّ موضع من تلك المواضع يختلف عن معناها في غيره ، فإنّ الكوفيين لم يكتفوا بالقول بأنّها

(همزة قطع مزيدة) وإنّما أطلقوا على كلّ واحدةٍ من تلك الهمزات اسماً يتوافق مع المعنى الذي أدته ؛ فقالوا عن الأولى : همزة القطع الزّائدة ، وعن الثانية : همزة ما لم يُسمَّ فاعله ، وعن الثالثة : همزة المخبر عن نفسه ، وعن الرابعة : همزة الاستفهام ، ولو كان الأمر قد توقّف عند هذا الحدِّ لأمكن التّوفيق بين رأييهما ، ولكن لمّا كان من أقسام همزة القطع عندهم الهمزة التي تكون أصلاً من أصول الكلمة ؛ كالهمزة الواقعة في الفعل : أخذ ، والاسم : أُذُن ، والحرف : أو ، فإنّ مثل هذه الهمزة لا يشملها حدُّهم لهمزة القطع ، ولذا كان حدُّ البصريين لها هو الحدُّ الرَّاجح ؛ لمناسبته لمعنى همزة القطع ، واستعمالها ، بل إنّ التّتبع التالي لمواضع همزة القطع سيبيِّن مدى توافق اسمها مع مفهوم البصريين لها .

(١) **همزة القطع الزَّائدة :**

وزيادتها تكون في أوّل الأسماء والأفعال ومصادر تلك الأفعال[١١٦] .

فمن زيادتها في (الأسماء) زيادتها في نحو : اعلمُ ، واعظمُ ، واقسطُ ، وأكبرُ ؛ قال الله تعالى :

﴿ قلْ أيُّ شَيءٍ أكبرُ شهادةً قلِ الله ﴾ الأنعام ١٩

وأشباه ذلك من الأسماء التي تبتدئ بهمزةٍ زائدة على أصولها الثلاثة ؛ أي إنّه يُحكم بزيادتها إذا وقعت أوّلاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول[١١٧] ، فهذه علامتها في الأسماء .

أمّا عن زيادتها في (الأفعال)[١١٨] فإنّها تُزاد في أوّل الفعل الماضي " اللازم " الواقع على ثلاثة أحرفٍ لتعدّيه إلى المفعول به[١١٩] ؛ نحو: أحسنَ ، وأخرجَ ، وأقامَ، وأكرمَ ، قال الله تعالى :

﴿ فأمّا الإنسانُ إذَا ما ابتلاه ربُّه فأكرَمَه ﴾ الفجر ١٥

وتكون حركتها معه على الأصل فيها وهو الفتح[١٢٠] ، هذا إن كان مسنداً إلى الفاعل ، أمّا إن أُسند إلى المفعول فإنّها تُضم[١٢١] .

وتُزاد كذلك في الأمر من هذا الفعل ؛ وطريقة زيادتها فيه : تكون بحذف المضارعة من نحو : (يُكْرِمُ) فتبقى (الكاف) بعده ساكنة ، وبما أنّه لا يجوز الابتداء بالسّاكن ، فإنّ الهمزة الذّاهبة [أي : همزة القطع من (أكرم)] تُرد ؛ لأنّها أولى من اجتلاب همزة وصل(١٢٢) ؛ ولذا كانت حركتها أيضاً على الأصل فيها وهو الفتح(١٢٣) ؛ وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ وقالَ الذِي اشْتراه مِنْ مِصرَ لامرأتِه أكرِمي مَثْوَاه ﴾ يوسف ٢١

أمّا حركتها في مصادر هذه الأفعال فإنّها الكسرة(١٢٤) ؛ وذلك كما في قول الله تعال :

﴿ ويبقى وجْهُ ربِّكَ ذو الجلالِ والإكرَامِ ﴾ الرحمن ٢٧

وإنّما اختاروا الكسرَ في المصادر ، وعدلوا فيها عن الفتح كراهة أن يلتبس المصدر بالجمع(١٢٥) في نحو: أجمل إجمالاً ؛ إذ لو قالوا : (أَجمالاً) لالتبس بجمع (جمل).

أمّا الفعل المضارع فإنّها تُحذف منه بعد دخولها عليه مباشرةً ؛ لأنّه كان سيؤدّي بقاؤها فيه إلى اجتماع همزتين زائدتين في إحدى حالاته ؛ وذلك عندما يُسند الفعل إلى ضمير المتكلّم ؛ كما في نحو: أنا أُأَكرِمُ ، فإنّه يجتمع في أوّله همزتان ؛ الأولى همزة المتكلم ، والأخرى همزة القطع ، ولمّا كانت العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين(١٢٦) ، عادت وحذفت همزة القطع ، وأبقت على همزة المتكلّم ؛ لأنّها دخلت لمعنى ؛ وقالت : أُكْرِمُ ، ثُمَّ أجرت ما كان حرف المضارعة فيه غير الهمزة مجرى ما حرفه الهمزة ؛ أي : حذفت همزة القطع بعده ، وإن لم يجتمع فيه همزتان ؛ وذلك لكي لا تختلف طريق الفعل فقالت : نكرم ، وتكرم ، ويكرم ، والأصل : نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم(١٢٧) ، وعلى هـذا الأصل قال الشّاعر :

فإنّه أهلٌ لأنْ يؤكْرَما(١٢٨)

وكما حُذفت من الفعل المضارع حُذفت أيضاً من اسمي الفاعل والمفعول ؛ وذلك في نحو : مُكْرَم ، ومُكْرَم(١٢٩) .

وعلامة همزة القطع في الأفعال ضمُّ أوّل المضارع الذي هي في ماضيه نحو : يُحسنُ ، ويُخرجُ ، ويُقيمُ ، ويُكرمُ(١٣٠) .

(٢) همزة القطع الأصليّة :

وهذه تكون أحدَ أصول الأسماء ، والأفعال ، وكذلك الحروف[١٣١] .

فإذا كانت أصلاً في (الأسماء) فإنّها تُفتح نحو : أجل ، وتُكسر نحو : إثم ، وتُضم نحو : أُذُن ، وبما أنّها تقابل (فاء) الكلمة أي : تقابل أصلاً من أصول الكلمة ، فإنّها إن دخلت عليها همزةٌ للجمع قُلبت مدّة ؛ نحو (أجل) فإنّه يقال في جمعه : آجال ، وكذلك يقال في جمع (إثم) : آثام ، وفي جمع (أُذُن) : آذان ؛ على وزن (أفعال) ؛ قال الله تعالى :

﴿ فتكونُ لهم قلوبٌ يعقلونَ بها أو آذانٌ يسْمعُون بها ﴾ الحج ٤٦

وكذلك إن دخلت عليها همزةٌ لغير الجمع ؛ كهمزة القطع ؛ في نحو : آدم وآزر[١٣٢] ، فإنّ الأصل فيهما همزتان : الأولى همزة قطع ، والثانية همزة أصل ، فسكنت همزة الأصل وصارت مدّة ؛ أي : لم تُحذف .

هذا هو حكمها إذا وقعت في الأسماء ، أمّا حكمها إن وقعت في (الأفعال) فإنّها أيضاً تثبت في الماضي والمضارع والمصدر واسمي الفاعل والمفعول ؛ وذلك نحو : أخذ يأْخذ أخذاً فهو آخذٌ والمفعول مأخوذ[١٣٣] ، فإذا أُريد الأمر منه جيء بهمزة وصل ؛ لأنَّ ثاني مضارعه (فاءه) ساكن ، ثُمَّ ينظر إلى (عين) مضارعه ، فإن كانت مكسورة؛ نحو : يأتِي ، أو مفتوحة ؛ نحو : يأْبَق ، كُسرت همزة الوصل ، وقُلبت (فاء) الفعل [همزة الأصل] ياءً ؛ لانكسار همزة الوصل قبلها ، فقيل: اِيْتِ يا رجل ، واِيْبَق يا غلام ، فإن كانت عين مضارعه مضمومة ضُمَّت همزة الوصل، وقُلبت (فاء) الفعل واواً؛ لانضمام ما قبلها ؛ نحو : اُوْسُ الجرحَ ، واُوْسُ بين القوم ، والأصل (أُوْسُ)[١٣٤] ، ومثله : اُوجُرْ دارَكَ ؛ من : أجر الدّار يأجُرُها ، واُوثُرْ حديثَ زيدٍ ؛ من : اثر الحديثَ يأثرُه ؛ وإنّما قلبوا الهمزة في كلّ هذا " فراراً من الجمع بين الهمزتين ؛ لأنّه إذا جاز التّخفيف في الهمزة الواحدة وجب في الهمزتين "[١٣٥] .

بل إنّ العرب قد بالغت في التّخفيف فيما كثُر استعماله من هذه الأفعال ؛ وذلك لمّا حذفت (الفاء) أيضاً من أمر الأفعال: أخذ ، وأكل، وأمر؛ وقالت : خُذْ، ومُرْ[١٣٦] والأصل: أُأْخُذْ، وأُأْكُلْ، وأُأْمُرْ ، ولكن لمّا ثقل اجتماع همزتين في هذه الأفعال الثلاثة[١٣٧]

التي كثر استعمالهم لها ، حذفوا الهمزة الثانية (فاء) الفعل ، فوجب بحذفها حذف الأولى ؛ لأنّها همزة وصل ، وهمزة الوصل إنّما تُجتلب توصُّلاً إلى النّطق بالسّاكن، فإذا سقط السّاكن الذي لأجله اجتُلبت استُغني عنها[١٣٨] .

وهذا كلُّه إذا كان الفعل ثلاثيًّا ، أمّا إن كان رباعيًّا ؛ نحو : (أوِّب) في قول الله تعالى :

﴿ يا جِبالُ أوّبي معَهُ ﴾ سبأ ١٠

فإنَّ فعل الأمر لم يحتج لهمزة وصل ؛ لأنّ ثاني مضارعه متحرِّك[١٣٩] لأنّه من: أوَّب يُؤَوِّب تأويباً ، ففاؤه همزةٌ أصليَّة ، وعند الأمر لا تدخل همزة الوصل ؛ لأنّ فاءه متحرِّكة فيقال : أوِّب .

وهمزة الأصل هذه التي وقعت في الأفعال تُعرف[١٤٠] بثبوتها في الماضي والمضارع، وبأنّها مفتوحة دائماً إذا أُسند الفعل إلى الفاعل ؛ كما في الفعل (أَذِنَ) في قول الله تعالى :

﴿ يومئذٍ لا تنفعُ الشَّفاعة إلاَّ مَن أَذِنَ له الرَّحمنُ ﴾ طه ١٠٩

أمّا إذا أُسند إلى المفعول فإنَّها تُضم ؛ وذلك كما في نحو قول الله تعالى :

﴿ أُذِنَ للذينَ يُقاتلون بأنَّهُم ظُلِمُوا ﴾ الحج ٢٩

أمّا في الأسماء فتُعرف بكونها لا تقع إلاّ في اسمٍ هي الحرف الثالث منه ؛ نحو: أُذن ، أو في اسمٍ على خمسة أحرفٍ أو أكثر ، وكلُّ الأحرف غير الهمزة أصول ؛ يقول ابن جنِّي : " إن حصلت معك أربعة أحرفٍ أصول ، والهمزة في أوّلها فاقض بأنّ الهمزة أصل ، واجعل اللّفظة بها من بنات الخمسة ؛ وذلك نحو : اصطبل ، وإبريسم ، وإبراهيم ، وإسماعيل "[١٤١] .

كما أنّ الهمزة الواقعة في الضّمائر من نحو : أنا ، وأنت ، وإيّاك وفروعهما هي همزة أصلٍ ، كالهمزة في أسماء الإشارة من نحو : أولئك وفروعه ، وكذلك الهمزة في : أولي مالٍ وفروعها ، والهمزة في : أين ، وأنّى وأمثالها من الأسماء المبنيّة ، كلُّها همزات أصليّة[١٤٢] .

وكذلك الهمزة المستأنفة في (الحروف) سواءً التي جاءت على الأصل فيها وهو (الكسر)[١٤٣] ؛ مثل : إنّ ، وإمّا ، وإلاّ ، وإلى ، أو التي جاءت على خلاف الأصل وهو (الفتح) ؛ من نحو : أنّ ، وأمّا ، وألا ، فالهمزة فيها جميعاً همزة أصل[١٤٤]

(٣) همزة ما لم يُسمَّ فاعله :

وأبرز علامة عليها أنّها لا تقع في الأسماء البتّة[١٤٥] ، وأنّها لا تكون إلاّ مضمومة في أيّ وزن وقعت " وإنّما ابتدئت ألف ما لم يُسمّ فاعله بالضمّ ؛ لدلالة الفعل الذي هي أوّله على فاعل ومفعول ؛ إذ (ضُرِبَ) لا يخلو من دلالة على ضارب ومضروب ، فكان ضمُّ أوّله ودلالةً على تضمُّنه معنيين كما قالوا : ... نحنُ قمنا ، فضمُّوا (نحنُ) في جميع الأحوال لتضمُّنه معنى التثنية والجمع ؛ إذ كان الرّجلان مخبرين عن أنفسهما به ؛ فيقولان : نحنُ قمنا ، وتقول الرّجال مثل ذلك "[١٤٦] ، وهي الهمزة الوحيدة التي تتفرّع في أكثر أحوالها عن همزة الوصل ، فالمشهور من أوزان الفعل الذي تقع فيه[١٤٧] أربعة ؛ هي :

* (أُفْعِلَ) نحو : أُخْرِجَ ، وأُكْرِمَ ، وأُحْسِنَ ، أُنْزِلَ ، وأُرْسِلَ ؛ قال الله تعالى :

﴿ قالوا إنّا بما أُرْسِلَ به مؤمنون ﴾ الأعراف ٧٥

* (أُفْتُعِلَ) نحو : أُكْتُسِبَ ، وأُصْطُنِعَ ، وأُبْتُلِيَ ؛ قال الله تعالى :

﴿ هنالك أُبْتُلِيَ المؤمنونَ وزُلزلوا زلزَالاً شَديدا ﴾ الأحزاب ١١

* (أُسْتُفْعِلَ) نحو : أُسْتُخْرِجَ ، وأُسْتُضْعِفَ ، وأُسْتُهْزِئَ ؛ قال الله تعالى :

﴿ ولقد أُسْتُهْزِئَ برسُلٍ مِنْ قَبلكَ ﴾ الأنعام ١٠

* (أُنْفُعِلَ) نحو : أُنْقُطِعَ ، وأُنْفُجِرَ ، وأُنْكُسِرَ ...

وواضحٌ من المواضع التي وقعت فيها (همزة ما لم يسمَّ فاعله) أنّ الهمزة فيها كانت إمّا همزة قطعٍ كـ (أُخرِجَ) ، وإمّا همزة وصلٍ كبقية الأوزان ، بل يؤكّد ابن الأنباري " الكوفي " كونها لا تخرج عن هذين الحالين (الوصل والقطع) فيقول : "

اعلم أنّ ألف (أُستفعِل) و(أُفتعِل) و(أُنفعِل) ألف ما لم يسمّ فاعلهن ألف وصل ؛ إذا كنت تقول في حال تسمية الفاعل : اِستفعَل ، واِفتعَل ، واِنفعَل ، فلا يختل عليك أنّها ألف وصل مبنيةٌ على عين الفعل ، وألف (أُفعِل) ألف ما لم يسمّ فاعله ألف قطعٍ ؛ من قِبَل أنّك إذا سمّيت الفاعل قلت : أخرَج فلانٌ الشّيء ، فقد ظهر لك أنّها ألف قطعٍ "[١٤٨] .

(٤) **همزة المخبِر عن نفسه :**

وهي همزة المتكلّم وحده ، مذكّراً كان أو مؤنثاً[١٤٩] ، فهي أيضاً لا تقع في الأسماء البتّة ، بل إنّها قد اختصّت بالدُّخول على الفعل المضارع[١٥٠] ، فهي إحدى علاماته[١٥١] ، وتُعرف بثلاثة أشياء :

أحدهما : استحسان (أنا) و(غدٍ) معها .

والثاني : فتحها إن كان ماضي فعلها على أقلّ من أربعة أحرفٍ ، أو أكثر .

والثالث : ضمُّها إن كان ماضي فعلها على أربعة أحرفٍ .

وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ ولَكِن أَعبُدُ اللهَ الذي يَتَوفَّاكُمْ ﴾ يونس ١٠٤

فإنّ همزة (أعبدُ) فُتحت ؛ لأنّها همزة المخبر عن نفسه ، حيث يقال في امتحانها : أعبدُ أنا غداً ، ولأنّ ماضي (أعبدُ) أقلُّ من أربعة أحرفٍ ، وكذلك فُتحت في (أَستخلصه) من قول الله تعالى :

﴿ وَقَالَ الملكُ آتونِي بِهِ أَسْتَخْلِصهُ لِنَفْسِي ﴾ يوسف ٥٤

لأنّه يحسُن أن يقال فيها : استخلصُ أنا غداً ، ولأنّ الماضي (استخلصَ) على أكثر من أربعة أحرفٍ ، أمّا في قول الله تعالى :

﴿ قَال آتُونِي أُفْرِغُ عَلَيهِ قِطْرا ﴾ الكهف ٩٦

فإنّما ضُمّت همزة (أُفرِغُ) لأنّها همزة المخبِر عن نفسه في فعل ماضيه على أربعة أحرف ؛ وهو (أَفرغَ)[١٥٢] ، وإنّما كان الثّلاثي بالفتح ؛ لأنّ الفتحة أخفُّ

الحركات ، والثّلاثي أكثر من الرُّباعي ، فوجب أن يكون الأخف للأكثر ، وأمّا ما زاد على الرُّباعي فوجب له الفتح أيضاً ؛ لأنّ أصله ثلاثة أحرفٍ ثُمّ لحقته الزِّيادة[١٥٣] .

وتقع هذه الهمزة في الأفعال المبنيّة للفاعل ، والأفعال المبنيّة للمفعول ؛ فإذا وقعت في الفعل المضارع المذكور فاعله جاءت مضمومة ، ومفتوحة ؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ قالَ عَذابي أُصيبُ به مَن أَشَاءُ ﴾ الأعراف ١٥٦

فالفعل (أُصيبُ) مبدوء بهمزة المخبر عن نفسه ، وقد جاءت مضمومة ، والفعل (أشاءُ) مبدوء أيضاً بهمزة المخبر عن نفسه ، ولكنّها جاءت معه مفتوحة ، وهذا حكمها مع الفعل المبني للفاعل ، أمّا حكمها مع الفعل المبني للمفعول فإنّها تُضم لا غير ؛ وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ ويقولُ الإنسَانُ أءذَا مَا مِتُّ لسَوفَ أُخرَجُ حيًّا ﴾ مريم ٦٦

فالفعل (أُخرَجُ) مبنيٌّ للمفعول ، ولذا جاءت همزة المخبر عن نفسه معه مضمومة[١٥٤] .

وهمزة المخبر عن نفسه هذه يجب أن تعدَّ من جنس (همزة القطع) التي تثبت في الدّرج والابتداء ؛ وذلك لأنّه قد أُتي بها لبيان الفاعل الذي أُسند إليه الفعل ، فلو عُدَّت همزةَ وصلٍ ، وحُذفتْ كما تُحذف همزة الوصل في الدّرج لفُقدتْ الدّلالة ، وفات المقصود[١٥٥] .

(٥) **همزة الاستفهام :**

والذي نصَّ[١٥٦] على أنّها همزةُ قطعٍ الصَّيمري ، وأمّا علامتها التي تُعرف بها فهي استحسان وقوع (هل) موقعها ، ومجيء (أم) بعدها[١٥٧] ، وهي تدخل على الأسماء والأفعال ...

فمن دخولها على الأسماء ، ويحسن وقوع (هل) موقعها قول الله تعالى :

﴿ قالَ أَراغِبٌ أنتَ عنْ آلهتي يا إبراهِيمُ ﴾ مريم ٤٦

ومن دخولها على الأفعال ، ويحسن وقوع (هل) موقعها قول الله تعالى :

﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتركُوا أنْ يقولُوا آمنا وهُم لا يُفتَنون ﴾ العنكبوت ٢

ومن مجيء (أم) بعدها ، وهي داخلة على الأسماء قول الله تعالى :

﴿ أَأَربابٌ متفرِّقونَ خيرٌ أمِ اللهُ الواحِدُ القهَّارُ ﴾ يوسف ٣٩

ومن مجيء (أم) بعدها ، وهي داخلة على الأفعال قول الله تعالى :

﴿ أَطَّلَعَ الغَيبَ أمِ اتخذَ عِندَ الرَّحمنِ عَهْدا ﴾ مريم ٧٨

وأمّا حركة همزة الاستفهام التي لا تفارقها أبداً فهي الفتحة[١٥٨] .

وهمزة الاستفهام إذا دخلت على ما أوّله همزة اسماً كان أو فعلاً ، فإنّه يجوز عدُّ الأخرى أيضاً للاستفهام ؛ لعدم جواز اجتماعهما ، وإنّما يُحكم على الثانية بأنّها إمّا همزة وصل ، أو همزة قطع[١٥٩] ، وقد مرَّ حكم همزة الاستفهام إذا لقيت همزة وصلٍ عند الحديث عن همزة الوصل .

أمّا حكمها إذا لقيتْ همزةَ قطعٍ فإنّه يُنظر إلى حركة همزة القطع ؛ فإن كانت الفتحة ، فللعرب فيها أربع لغات[١٦٠] :

* تحقيق الهمزتين ؛ نحو : أَأكرمتَ زيداً؟ ، أأعطيتَ فلاناً؟ ، أأبوك قال هذا؟ وهذا هو الأصل .
* تحقيق الهمزتين مع إدخال ألف بينهما لاستثقال اجتماعهما ؛ فيقال : آأكرمتَ زيداً ؟ بهمزتين بينهما مدَّة .
* تحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الهمزة الثانية بأن تُجعل بينَ بينَ[١٦١] ؛ أي بين الهمزة والألف ؛ فيقال : أاكرمتَ زيداً ؟ بهمزة محقَّقة وألف .
* تحقيق الهمزة الأولى، وتخفيف الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما ؛ فيقال: آاكرمت زيداً ؟ أي : بالتّخفيف من الجهتين .

وقد قرأ القرَّاء بهذه الأوجه الأربعة[١٦٢] قولَ الله تعالى :

﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تُنذرْهم ﴾ البقرة ٦

فإذا لقيت همزةُ الاستفهام همزةَ قطعٍ مضمومة ، فإنّه يجوز فيهما الأوجه الأربعة السّابقة؛ من تحقيق الهمزتين ؛ نحو أَأُكرِمُكَ ؟ أَأُعطيكَ ؟ أَأُذنكَ سمعتْ هذا؟ ، وتحقيقهما مع إدخال ألفٍ بينهما ؛ فيقال : أَأُكرِمُكَ ؟ ، وتحقيق الهمزة الأولى ، مع تخفيف الثانية ؛ بأن تجعل بين الهمزة والواو ؛ فيقال : آوكرِمُكَ ؟ ، وتحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الثانية مع إدخال ألف بينهما ؛ فيقال : آوكرمك ؟ قال الله تعالى :

﴿ قلْ أَؤُنبئُكم بخيرٍ من ذَلِكُم ﴾ آل عمران ١٥

﴿ أَأُلقيَ الذِكْرُ عليهِ منْ بينِنا ﴾ القمر ٢٥

﴿ أَأُنزلَ عليهِ الذِّكرُ منْ بينِنا ﴾ ص ٨

فقد قرأ القرّاء هذه الآيات الثّلاث[١٦٣] بالأوجه الأربعة المذكورة على اختلاف بينهما[١٦٤] .

فإذا لقيت همزةُ الاستفهام همزةَ قطعٍ مكسورة ؛ ففيهما أيضاً الأوجه الأربعة السّابقة ؛ إلاّ أنّ تخفيف الهمزة الثانية هنا يكون بإبدالها ياءً ، وبهذه الأوجه قرأ القرّاء[١٦٥] قولَ الله تعالى :

﴿ وقالَ الذينَ كفرُوا أَإذا كُنّا تُرَاباً وآبَاؤُنَا أَإنّا لَمُخرَجُون ﴾ النمل ٦٧

فإذا كانت همزة القطع مفتوحة وبعدها ألفَ ؛ نحو : آمن ، وآثر ، ودخلت عليها همزة استفهام لم يجز فيها سوى وجهٍ واحد ؛ وهو تحقيق همزة الاستفهام مع مدِّ الثانية ؛ فيقال : آآمنَ ؟ آآثرَ ؟ سواءً اجتمعا في فعلٍ ؛ كما في قول الله تعالى ذكره :

﴿ قالَ فِرعَونُ آَمنْتُمْ بِهِ ﴾ الأعراف ١٢٣

أم اجتمعا في اسمٍ ؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ وقالُوا آآلهتُنا خيرٌ أمْ هوَ ﴾ الزخرف ٥٨

فقد قرأهما القرّاء بهمزةٍ محقّقة[١٦٦] بعدها مدّة دون إدخال ألفٍ بينهما ؛ " والفرق بينهما وبين ما قبلهما في نحو : (أأسلمتم) و(أأنذرتهم) وما أشبهه ممّا فيه همزة القطع مفتوحة ، أنّ بعد ألف القطع في (آمن) ونحوه ألفاً أُبدلت من همزة فاء الفعل ، فلو أدخلوا بين ألف الاستفهمام ، وألف (أفعل) ألفاً كما فعلوا في (أأنذرتهم)

ونحوه لاجتمعت أربع ألفات ، وذلك خروج عن كلام العرب ، فأسقطوا الألف من بين الهمزتين اللّتين بعد الثّانية منهما ألف ؛ كراهية الجمع بين أربع ألفات "[١٦٧] .

وبهذا أكون قد أتيت على جميع ما يمكن أن يقال في مثل هذه المواطن المحدودة عن (الهمزة المبتدأ بها) من حيث أقسامها وأحكامها ، ولعلّ أهم ما أسفرت عنه الدّراسة هو التّأكيد على أنّ (الهمزة) أصلٌ قائمٌ برأسه ؛ مختلفٌ تماماً عن (الألف) وإن كان معظم النُّحاة يطلقون عليها اسم الألف ، كما أنّه قد تأكّد بهـذه الدّراسة أنّ للهمزة المبتدأ بها حالتين لا ثالث لهما ؛ هما : حالة الوصل ، وحالة القطع ، وأنّ الأقسام الأخرى التي ارتآها الكوفيون لها ما هي إلاّ فروعٌ عن تينك الهمزتين ، خصوصاً أنّ الكوفيين أنفسهم عادوا وصرّحوا بذلك في بعض المواضع ؛ كتصريح ابن الأنباري بأنّ همزة ما لم يُسمَّ فاعله لا تخرج عن كونها إمّا همزة وصلٍ ، أو همزة قطعٍ ، وعليه يترجّح رأي البصريين في أقسام (الهمزة المبتدأ بها) ...

النتـــائج

أمّا عن النتائج الأخرى التي توصّلت إليها الدّراسة ، فيمكن تلخيصها في النّقاط التّالية :

- أنّ همزة الوصل هي : الهمزة التي تلحق في أوّل الكلمة توصُّلاً إلى النّطق بالسّاكن ، ويُستدلُّ عليها بثبوتها في البدء ، وسقوطها في الدّرج .
- أنّ الأصل في همزة الوصل أن تُزاد ساكنة ، ثُمَّ تحرَّك إمّا بالكسر ، أو بالضمِّ .
- أنّ الأصل في همزة الوصل أن تدخل على الأفعال خاصة ؛ لأنّها هي الأصل في الإعلال ، ولذا تجرَّؤا عليها ، واسكنوا أوائلها ، ومن ثَمَّ أدخلوا عليها همزة الوصل.
- أنّ همزة الوصل إنّما زيدت في الأسماء العشرة المشهورة ؛ كابن ، واسم ... لأنّ هذه الأسماء قد دخلها الإعلال بحذف (لاماتها) فأشبهت الفعل في ذلك ، فسكّنوا أوائلها ، وأدخلوا همزة الوصل عليها .
- أنّ (اَيمن) لمّا تلاعبوا به ، وأضعفوه ؛ بأن حذفوا منه حتّى صار على حرفٍ واحد، فقالوا : مُ الله ، أشبه بذلك الحرف ، ففُتحت معه همزة الوصل كما فُتحت مع (لام) التعريف .
- أنّ همزة الوصل تسقط بعد همزة الاستفهام إذا أُمن التباس الخبر بالاستفهام ؛ في نحو قول الله تعالى: ﴿ أصطَفَى البَنَاتِ على البَنِين ﴾، فإذا لم يؤمن اللّبس ثبتت؛ في نحو قول الله تعالى : ﴿ قُلْ آلذكَرَين حرّمَ أمِ الأُنثيين ﴾ .
- أنّ همزة القطع هي : الهمزة التي ينقطع باللّفظ بها ما قبلها عمّا بعدها ، والتي تثبت في الدرج والابتداء .

❖ أنّ همزة القطع في مفهوم الكوفيين هي : الهمزة الزائدة عن أصول الكلمة .

❖ أنّ همزة القطع تُزاد في أوّل الأسماء الواقعة على ثلاثة أحرفٍ ؛ نحو : أُعلم ، وفي أوّل الفعل الماضي اللاّزم الواقع أيضاً على ثلاثة أحرفٍ ؛ لتعدِّيه إلى المفعول به ؛ نحو : أخرجَ ، وكذلك فعل الأمر منه ، ومصدره .

❖ أنّ همزة الأصل المقابلة لهمزة القطع عند الكوفيين إذا وقعت في الفعل فإنّها تثبت في الماضي ، والمضارع ، والمصدر ، واسمي الفاعل والمفعول ؛ نحو : أخذ يأخذ أخذاً فهو آخذ والمفعول مأخوذ .

❖ أنّ همزة الأصل تكون أصلاً في الأسماء إن كانت هي الحرف الثالث منه ، أو كانت هي الحرف الخامس أو أكثر .

❖ أنّ الهمزة في الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء المبنيّة ، والحروف الأصليّة .

❖ أنّ همزة ما لم يسمَّ فاعله لزمت الضمَّ ؛ لدلالة الفعل الذي هي أوّله على الفاعل والمفعول؛ في نحو: ضُرِبَ، فأشبهت بذلك (نحنُ) في تضمُّنها معنى التّثنية والجمع.

❖ أنّ همزة المخبر عن نفسه تُعرف بـ (أنا) و(غدٍ) ؛ وذلك إذا قلت : أَذْهَبُ ، فإنّه يصحُّ أن يُقال : أذهبُ أنا غداً .

❖ أنّ علامة همزة الاستفهام استحسان وقوع (هل) موقعها ، ومجيء (أم) بعدها .

❖ أنّ همزة الاستفهام إذا دخلت على ما أوّله همزة قطع ، اسماً كان أو فعلاً جاز في الهمزة الثانية التحقيق والتخفيف ، أمّا همزة الاستفهام فليس فيها إلاّ التحقيق ؛ لأنّها الهمزة المتبدأ بها .

والله تعالى أعلم

الهوامـــش

* أعني بها الهمزة التي عرّفها ابـن درسـتويه بأنّهـا : الهمـزة الواقعـة أوّلاً ، الـتي لا تكون إلاّ متحرّكة محقّقة ، التي لا يلحقها في اللفظ حذفٌ ولا بدلٌ وتُلّين إلاّ عرضاً ، والتي يجب إثباتها في الكتاب على صورة الألف بأيٍّ حركةٍ تحرّكت ، وفي أيّ كلمةٍ وقعت . انظر : الكتّاب ٢٤ — ٢٥ .

(١) الشّطر الأوّل ورد في معظم كتب المعاجم الـواردة في الهـامش رقـم (٢) وهـو في ديوانـه ١٨٤ ، وتتمته :

فأَرغَمَ اللهُ الأُنُوفَا الرُغَّمَا

أمّا الشطر الثاني فقد ورد أيضاً في معظـم كتـب المعـاجم المـذكورة بالرِّوايـة نفسـها ، وروايته في الدِّيوان ٩٣ : وَمَنْ أَبَحْنَا عِزَّةً تَتَركَعَا . وقبله : ومَنْ هَمَزنَا رَأسَهُ تَلَعلَعَا .

(٢) انظر : العين ١٧/٤ ؛ جمهرة اللُّغة ٢١/٣ ؛ تهذيب اللّغة ١٦٤/٦ ؛ مقـاييس اللّغـة ٦٥/٦ ؛ الصِّحاح ٩٠٢/٣ ؛ المحكـم ١٧٣/٤ ؛ اللّسـان ٤٢٥/٥ ؛ القـاموس المحـيط ١٩٦/٢ .

(٣) النبر : مصدر نبرتُ الحرفَ أنبـره نبراً إذا همزته ، وهو الرَّفع ؛ يقـال نـبر الرجـل نبرةً إذا تكلّم بكلمة فيها علو ، ومنه أُخذ اسم المنبر لعلوه وارتفاعه . انظر : تهذيب اللُّغة ٢١٤/١٥ .

(٤) ورد الحديث في النِّهاية ٧/٥ ، وبعده: (لمّا حجَّ المهدي قدَّم الكسائي يصلِّي بالمدينة، فهمز ، فأنكر عليه أهل المدينة ، وقالوا: إنّه ينبر في مسجد رسو الله ﷺ بالقرآن) .

(٥) من هتَّ الشيءَ يهُتُّه هتًّا ، إذا وطئه وطأً شديداً فانكسر . اللّسان ١٠٢/٢ .

(٦) انظر : جمهرة اللغة ٢١/٣ .

(٧) انظر : سرّ الصّناعة ٤١/١ — ٤٢ .

(٨) انظر: الكتاب ٤٠٤/٢ ، ووافقه جماعة من النُّحاة منهم: ابن دُريد في الجمهرة ٤/١، وابن درستويه في كتاب الكتّاب ٢٤ ، وابن جنّي في سرّ الصّناعة ٤١/١ ، والأعلم الشّنتمري في النُّكت ١٢٤٢/٢ ، والزّمخشري في المفصّل ٥٤٦ ، والصّيمري في التّبصرة والتّذكرة ٩٢٦/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصّل ١٢٦/١٠ ، والشّلوبين في التّوطئة ٣٨٠ ، وابن عصفور في الممتع ٦٦٣/٢ ، وابن منظور في اللّسان ١٧/١ ، وأبو الفداء في الكُنّاش ٣١٠/٢ ، وأبو حيّان في الارتشاف ٤/١ .

(٩) يقول ابن درستويه في كتاب الكتّاب ٢٤ : " اِعلم أنّ الهمزة حرفٌ لا صورة له في الخطّ ، وإنّما تُكتب على صورة حروف اللّين ؛ لأنّ في النُّطق بالهمز مشقّة ، فهي تلّين في اللّفظ فينحى بها نحو حروف اللّين ، وتبدل وتُحذف كما يُفعل بحروف اللّين ، فصارت كأنّها منها ، وكُتبت بصورها إذ لم تكن لها صورة " .

(١٠) انظر : المقتضب ١٩٢/١ .

(١١) من الذين نسبوا هذا القولَ إليه : ابن يعيش في شرح المفصّل ١٢٦/١٠ ، وابن عصفور ف الممتع ٦٦٣/٢ ، وأبو الفداء في الكُنّاش ٣١٠/٢ .

(١٢) نقل ابنُ جنّي هذا القولَ عنه في سرّ الصّناعة ٤١/١ ، وردّده أبو الفداء في الكُنّاش ٣١٠/٢ ، ولكنّني لم أعثر عليه في المقتضب ، ولا في الكامل .

(١٣) الأُبلُم : بضمّ الهمزة واللاّم ، وفتحها ، وكسرها ، الخوصة . انظر : لسان العرب ٥٤/١٢ .

(١٤) انظر : رصف المباني ١٠٤ ، والدّليل الثاني الذي استدلّ به على أنّ (الهمزة) هي (الألف) ، وهو أنّ لفظ الهمزة يُنطق به أوّلاً في اسم (الألف) ، استدلّ به

القائلون بمغايرة الهمزة للألف – كما سيأتي – على أنّه هو السّبب الذي جعل الهمزة تُرسم بصورة الألف .

(١٥) سرُّ الصِّناعة ٤٣/١ .

(١٦) المتع ٦٦٤/٢ .

(١٧) انظر : المقتضب ١٥٥/١ ، ١٩٣ .

(١٨) يقول الأزهري في تهذيب اللُّغة ٥١/١ : " الألف اللّيِّنة هي أضعف الحروف المعتلّة ، والهمزة أقواها " ، ويقول العُكبري في اللُّباب ٤٤٣/٢ " الهمزة حرفٌ صحيح ؛ يثبت في الجزم ؛ نحو : لم يخطئ ، ولم يقرأ " ومِنْ قوليهما يتبيّن أنّ الهمزة غير الألف .

(١٩) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٤/٢ ؛ معاني القرآن للفرّاء ٧٠/١ ، ٣٥٤/٢ ؛ العروض للأخفش ١٣٣ – ١٣٤ ؛ مختصر في ذكر الألفات ١٩ ؛ المحلّى ٢٠٣ – ٢٢٣ ؛ الألفات ١٣ ؛ منازل الحروف ٢٣ ؛ اللُّمع ٣٠٥ ؛ الصّاحبي ١٢٦ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٠ ؛ الأزهية ٢٠ – ٣٢ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٦/١ ؛ المقرّب ١٣ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١١ .

(٢٠) شرح الكتاب للسّيرافي ٩٦/١ ، وانظر : الألفات ٢٦ ؛ تهذيب اللّغة ٥١/١ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٩٣٧/٢ ؛ الحروف للرّازي ١٣٤ ؛ المتّبع ٦٩٢/٢ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٤/٢ ؛ الكُنّاش ٣١٠/٢ ، وعبارته : " صورتها وصورة الألف اللّيِّنة واحدة ؛ كالباء والتاء ، فاللّفظ مختلفٌ ، والصورة واحدة " .

(٢١) انظر : كتاب الكتّاب ٩٩ .

(٢٢) انظر : تهذيب اللُّغة ٥١/١ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٩٣٧/٢ ؛ باب الهجاء ٣٩؛ شرح المفصّل ١٢٦/١٠ ؛ شرح الشّافية ٣٢٠/٣ ؛ الهمع ٣١٠/٦ .

(٢٣) أي حرفٌ ، يقول ابن جنّي في سرّ الصّناعة ٦/١ : " اِعلم أنّ الصّوت عَرَض يخرج مع النّفس مستطيلاً متصلاً ، حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمّى المقطع أينما عرض له (حرفاً) " .

(٢٤) انظر : سرّ الصّناعة ٦٩/١ ؛ الكُنّاش ٣١٤/٢ .

(٢٥) الكتاب ٤٠٥/٢ .

(٢٦) انظر : المقتضب ١٩٢/١ ؛ الأصول ٤٠٠/٣ ؛ الألفات ٣٢ ؛ التّكملة ٣٤ ؛ سرّ الصّناعة ٤٦/١ ؛ الأمالي الشّجريّة ٣٨٢/١ ؛ مفتاح العلوم ١٢ ؛ شرح المفصّل ١٢٤/١٠ ؛ الممتع ٦٦٨/٢ ؛ شرح الشّافية ٢٥١/٣ ؛ جواهر الأدب ١٢ ؛ مجموعة شروح الشّافية ٣٣٥/١ .

(٢٧) انظر نسبةَ الرأي إليه في : سرّ الصّناعة ٤٦/١ ، وشرح الشّافية ٢٥١/٣ .

(٢٨) الهمع ٢٩٢/٦ .

(٢٩) انظر : الارتشاف ٥/١ ، وما رآه أبو حيّان هو أيضاً رأي العُكبري في إعراب القراءات الشّواذ ٩١/١ .

(٣٠) انظر : الأصوات اللُّغويّة ٩٠ .

(٣١) من الذين صرّحوا برأيهم في أقسام الهمزة من البصريين : ابن جنّي في اللُّمع ٣٠٥ ، والصّيمري في التّبصرة والتّذكرة ٤٤٤/١ ، وابو البركات الأنباري في أسرار العربيّة ٣٩٩ .

ومن الذين صرّحوا برأيهم فيها من الكوفيين : أبو بكر الأنباري في المختصر في ذكر الألفات ١٩ ، وابن خالويه في الألفات ١٥ وما بعدها ، وابن فارس في الصّاحبي ١٢ ، وانظر : شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٠ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٢ .

أما الرُّماني في معاني الحروف ١٤٣ ، والرَّازي في الحروف ١٣٤ — ١٣٥ فقد أوصلاها إلى أحد عشر قسماً ، وأمّا ابن شُقير في المحلّى ٢٠٣ فقد أوصلها إلى اثنين وعشرين قسماً ، والمزني في الحروف أوصلها إلى ثلاثة وخمشين قسماً ، وابن خالويه في الألفات أوصلها إلى سبعةٍ وسبعين قسماً ، والمتأمِّل في تلك الأقسام سيجدها إمّا فروعاً عن همزتي الوصل والقطع ، وإمّا خلطاً لأقسام الألف اللّيِّنة مع أقسام الهمزة .

(٣٢) التَّبصرة والتَّذكرة ٤٤٤/١ .

(٣٣) رصف المباني ١٢٩ .

(٣٤) الألفات ٢٦ .

(٣٥) انظر : مختصر في ذكر الألفات ٢٥ .

(٣٦) المنصف ٥٣/١ ، وانظر : الكتاب ٢٧١/٢ ؛ المقتضب ٨٠/١ ؛ الألفات ٢٠ ؛ التَّكملة ١٤ ؛ المفصّل ٤٩٧ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٤٣٦/١ ؛ أسرار العربيَّة ٣٩٩ ؛ المتَّبع ٦٩٢/٢ ؛ التَّخمير ٣٠١/٤ ؛ شرح المفصَّل ١٣١/١ ؛ المقرَّب ٣٨/٢ ؛ شرح الشَّافية ٢٦١/٢ ؛ أوضح المسالك ٣٦٧/٤ ؛ التَّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٤ .

(٣٧) انظر : رصف المباني ١٢٩ .

(٣٨) في ديوانه ٢٤٨ ، وهو شواهد ابن جنّي في المنصف ٦٨/١ ، والمالقي في رصف المباني ١٣٢ .

(٣٩) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٩/١ ؛ مختصر في شواذ القراءات ١٩ ؛ إعراب القراءات الشَّواذ ٣٠٠/١ ، وهي منسوبة إلى الرُّؤاسي في معاني القرآن وإعرابه للزَّجّاج ٣٧٣/١.

(٤٠) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤/١ ؛ معاني القرآن للفرّاء ٤٣٧/١—٤٣٨ ؛ المقتضب ٨٠/١ ، ٨٧/٢ ؛ الألفات ٢١ ؛ التَّكملة ١٤ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٤٣٧/١ ؛ اللُّباب ١٩١/٢ ؛ أوضح المسالك ٣٦٧/٤ .

(٤١) لقد جمع السُّيوطي في الهمع ٣١٦/٦ – ٣١٩ خمسةَ مواضع تُحذف فيها همزة الوصل في الخطّ ، منها حذفها من ﴿بسم الله الرحمن الرَّحيم﴾، وانظر في المسألة : أدب الكاتب ٢١٥ – ٢١٩ ؛ الجمل للزَّجَّاج ٢٧٥ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٤٣٤/٢؛ اللُّباب ٤٨٨/٢ – ٤٩٠ .

(٤٢) يقول الفرّاء في معانيه ١/١ : " إنّما حذفوها من ﴿ بسم الله الرحمن الرَّحيم ﴾ أوّل السُّور والكتب ؛ لأنّها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه ، ولا يحتاج إلى قراءته ، فاستُخِفَّ طرحُها ؛ لأنّ من شأن العرب الإيجاز ، وتقليلَ الكثير إذا عُرف معناه " .

(٤٣) ليس في كلام العرب ٨٩ – ٩٠ ، وانظر : الكتاب ٦٢/٢ ؛ معاني القرآن للفرّاء ١٢٤/١ – ١٢٥ ؛ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٠ ؛ الألفات ٥٤ ؛ البغداديات ١٩٢؛ تسهيل الفوائد ٢٠٣ .

(٤٤) انظر : سرّ الصِّناعة ١١٣/١ – ١١٤ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٩٣/٢ ؛ اللُّباب ١٩١/٢؛ المتبع ٦٩٣/٢ ؛ الهمع ٣١٠/٦ – ٣١٩ .

(٤٥) الأفكل : الرعدة ، يقال: أخذتْ فلاناً أفكلٌ ، إذا أخذته رعدة. تهذيب اللُّغة ٢٥٧/١٠ .

(٤٦) انظر : اللُّباب ١٩١/٢ .

(٤٧) المنصف ٥٣/١ – ٥٤ .

(٤٨) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالك ٤٦٥/٣ .

(٤٩) انظر : المقتضب ٨٢/١ .

(٥٠) انظر : المنصف ٥٤/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٢ ؛ أي : فإن كان الضَّمُّ غير لازمٍ لم تُضم ، بل تبقى الهمزة مكسورة ؛ نحو اِمشُوا ، واقضُوا ؛ لأنّ الأصل : اِمشِيُوا ،

واقضِيُوا ، فحذفت (الياء) استثقالاً ، وتبع ما قبل الواوِ فضُمَّ ، ولكن ضمُّه غير لازم ، ولذا بقيت الهمزة مكسورة . انظر : رصف المباني ١٣٣ .

(٥١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤/١ ؛ سرّ الصِّناعة ١٨/١ .

(٥٢) ممَّن صرَّح بذلك : ابن شُقير في المحلَّى ٢٠٤ ، والزَّجَّاجي في الجمل ٢٥٧ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ٦٨٢/٢ ، والواسطي في شرح اللُّمع ٢٦٢ ، والصَّيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ٤٤٣/١ ، والأنباري في أسرار العربيَّة ٤٠٠ ، والعُكبري في اللُّباب ١٩١/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصّل ١٣٧/٩ .

(٥٣) نقل هذا القول عنه الواسطي في شرح اللُّمع ٢٦٢ ، ونسبه الأنباري في الإنصاف ٧٣٧/٢ إلى البصريين .

(٥٤) انظر : مختصر في ذكر الألفات ٢٠ ، وقد عقد أبو البركات الأنباري لهذا الخلاف مسألةً في الإنصاف ٧٣٧/٢ (م : ١٠٧) .

(٥٥) الأصول ٣٦٨/٢ .

(٥٦) انظر : المقتضب ٨٢/١ ؛ الجمل للزَّجَّاجي ٢٥٧ ؛ مختصر في ذكر الألفات ٢٠ ؛ الألفات ٤٣ ؛ الأزهية ٢٦ ؛ أسرار العربيّة ٤٠٣ .

(٥٧) انظر : الكتاب ٢٧١/٢ — ٢٧٣ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٩/١ ، ٣٥٤/٢ ؛ المقتضب ٨٠/١ ، ٢٢٧ ؛ علل النَّحو ٥٥٧ ؛ مختصر في ذكر الألفات ٢٠ — ٢١ ، ٢٤ ؛ الألفات ٢٠؛ التَّكملة ١٤ ، ١٦؛ معاني الحروف ١٤٤ ؛ اللُّمع ٣٠٧ ؛ الأزهية ٢٧؛ المفصَّل ٤٩٧ ؛ أسرار العربيَّة ٤٠٣ ؛ المقرَّب ٣٨/٢ ؛ تسهيل الفوائد ٢٠٣ ؛ التَّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٠ .

(٥٨) انظر : الكتاب ٢٧١/٢ ؛ الجمل للزَّجَّاجي ٢٥٧ ؛ الألفات ٢٠ ؛ سرّ الصِّناعة ١١١/١ ؛ المقدِّمة في النَّحو ٧٢ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٤٣٦/١ ؛ شرح المفصَّل ١٣١/٩ .

(٥٩) انظر : المقتضب ٢٢٧/١ ؛ الألفات ٢٠ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٦٨١/٢ ؛ شرح المفصَّل ١٣١/٩ ، ١٣٥ ؛ شرح الشَّافية ٢٥١/٢ .

(٦٠) المنصف ٥٥/١ ، وانظر : علل النَّحو ٥٥٨ ؛ أسرار العربيُّة ٣٩٩ ؛ شرح الشَّافية ٢٥٩/٢ .

(٦١) أقصد : غير المصادر ؛ لأنّ المصادر حكمها حكم أفعالها – كما سيأتي – .

(٦٢) انظرها مع أحكامها في : الكتاب ١٢٤/٢ ، ٢٧٣ ؛ معاني القرآن للأخفش ٣/١ ؛ أدب الكاتب ٢١٥ – ٢٢٣ ؛ المقتضب ٨٢/١ ؛ علل النَّحو ٥٥٧ ؛ التَّكملة ١٨ ؛ الألفات ٤٣ – ٥٤؛ المنصف ٥٧/١ ؛ الصَّاحبي ١٢٩؛ شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٠ ؛ الأزهية ٢٠ ؛ المفصَّل ٤٩٧ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٢٥/٣ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٤٣٨/١ ؛ أسرار العربيَّة ٣٩٩ ؛ المتَّبع ٦٩٣/٢ – ٦٩٥ ؛ التَّوطئة ٣٢٥ ؛ الإيضاح في شرح المفصّل ٣٦٦/٢ ؛ تسهيل الفوائد ٢٠٣ ؛ شرح الشّافية ٢٥١/٢ – ٢٥٩ ؛ رصف المباني ١٣٠ ؛ أوضح المسالك ٣٦٧/٤ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٢ .

(٦٣) انظر : المقتضب ٢٢٧/١ – ٢٢٨ ؛ علل النَّحو ٥٥٧ ؛ الألفات ٤٧ ؛ المنصف ٥٨/١ – ٥٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٤٣٩/١ – ٤٤٠ ؛ أسرار العربيّة ٣٩٩ ؛ شرح الشّافية ٢٥١/٢ .

(٦٤) انظر : المنصف ١٨٤/١ .

(٦٥) وكذلك (أَيمُن) لم يُحذف منه شيء ، إلاّ أنّه لمّا كانت (نونه) " تُحذف كثيراً ؛ نحو أَيمُ الله ، والقسم موضع التّخفيف صار النُّون الثّابت كالمعدوم " شرح الشّافية ٢٥٤/٢ ، وسيرد له تفصيلٌ أكثر عند الحديث عن حركة الهمزة معه .

(٦٦) الأمالي الشَّجريَّة ٢٥/٣ ، وانظر : الألفات ٥٠ ؛ علل النَّحو ٥٥٧ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٠ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٨/١ ؛ أسرار العربيّة ٣٩٩ .

(٦٧) انظـر : المنصـف ٦٢/١ ؛ الأزهيـة ٢٥ ؛ التّبصـرة والتّـذكرة ٤٣٩/١ ؛ اللّسـان ١٥٦/١ — ١٥٧ .

(٦٨) انظـر : المنصـف ٥٨/١ ، ويقـول ابن أبـي الرّبيـع في البسـيط ٢٣٦/١ " الشّـيءُ إذا عاقب الشّيءَ ، فإنّ العرب تحكم له بحكمه ، وتنزله منزلته ، وكأنّه هو " .

(٦٩) انظر : المقتضب ٩٣/٢ ؛ الخصائص ١٨٢/٢ .

(٧٠) في الأصمعيات ٢٤٥ ، وهو من شواهد : المبرِّد في المقتضب ٩٣/٢ ، وابن جنّـي فـي الخصائص ١٨٢/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصّل ١٣٣/٩ .

(٧١) انظر : جمهرة اللُّغة ٤٨٦/٣ .

(٧٢) في ديوانه ١٢٥، وروايته (ومنًّا لقيط) وهو من شواهد أبي عبيدة في المجاز ٣٩١/١، وابن دُريد في الجمهرة ٤٨٦/٣ .

(٧٣) انظر : التّمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز ١٣ .

(٧٤) انظر : المحلّى ٢٠٤ ؛ أوضح المسالك ٣٦٧/٤ .

(٧٥) لقـد عقـد أبو البـركات الأنبـاري في هـذا الخـلاف مسـألةً في الإنصـاف ٤٠٤/١ — ٤٠٩ (م : ٥٩) .

(٧٦) انظـر : الكتاب ١٤٧/٢ ، ٣٠٩ ؛ الأزهية ٢٨ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٤٠/١ ؛ رصـف المباني ١٣٣ ، أمّـا ابـن خالويـه في كتابـه (لـيس في كـلام العـرب) ٩١ ، وكتابـه (الألفات) ٤٣ ، ٥٣ ، وابن فارس في الصّاحبي ١٣٠ ، فقـد ردًّا سبب فتح الهمزة مع (اَيمن) إلى كونه حرفاً قـد فُتحت همزته كما فُتحت (أَل) ، والرّاجح أنّه اسمٌ أشبه الحرف ؛ يقـول الجوهـري في الصّحاح ٢٢٢١/٦ : " (اَيمن الله) اسـمٌ وُضـع للقسم ، وألفه ألف وصلٍ عند أكثـر النّحـويين ، ولم يجـيء في الأسمـاء ألـف وصـلٍ مفتوحة غيرها " .

(٧٧) سرُّ الصِّناعة ١١٧/١ .

(٧٨) انظر : الكتاب ٦٣/٢ – ٦٤ ؛ المقتضب ٢٢٨/١ ؛ التّكملة ١٨ ؛ سرُّ الصِّناعة ١١٧/١ ؛ الأزهية ٢٨ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٩/١ ؛ المتّبع ٦٢٨/٢ ؛ التّخمير ٣٠١/٤؛ شرح المفصّل ١٣٥/٩ .

(٧٩) ممّن نسب هذا الرأي إلى الكوفين السِّيرافي في هامش الكتاب ١٤٧/٢ ، أمّا الجوهري في الصِّحاح ٢٢٢٢/٦ ، فنسبه إلى ابن كيسان ، وابن درستويه ، والمتتبع لموقف أبي بكر الأنباري " الكوفي " من المسألة لا يجده قد صرّح بذلك ، ولكن سيجد أنّه لم يعدّ (أيمن) مع الأسماء العشرة في كتابه مختصر في ذكر الألفات ٣١ .

(٨٠) انظر : شرح اللُّمع ٢٦١ .

(٨١) فيقال في جمع (فلس): أفلس ، وفي جمع (كلب): أكلب ، وفي جمع (دار) : أَدْوُر ، وفي جمع (نار) : أَنْوُر ، وفي جمع (يدٍ): أَيْدٍ . انظر : اللِّسان ١٦٥/٦ ، ٧٢٢٢/١ ، ٢٩٨/٤ ، ٢٤٢/٥ ، ٤١٩/٥ .

(٨٢) في ديوانه ٩٤ ، وهو من شواهد : سيبويه ١٤٧/٢ ، والمبرِّد في المقتضب ٢٢٨/١ ، وابن درستويه في كتاب الكتّاب ٢٧ ، وابن جنّي في المنصف ٥٨/١ .

(٨٣) رصف المباني ١٣٣ .

(٨٤) للعلماء في تعيين المعرَّف أربعة مذاهب ؛ الأوّل : أنّ المعرِّف هو (أل) برمتِّها ، والألف ألف قطعٍ أصليّة لا زائدة ، وهو مذهب الخليل ووافقه الأخفش ، والثاني : أن المعرِّف هو (أل) برمتِّها والألف ألف وصلٍ زائدة ، وهو مذهب سيبويه ، والثالث : أنّ المعرِّف هو (الألف) وحدها ، واللاّم زائدة ؛ فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرِّفة ، وهو مذهب المبِّرد ، والرابع : أنّ المعرِّف هو (اللاّم) وحدها ، وهو مذهب كثير من النُّحاة .

انظـر رأي الخليـل وسـيبويه في : الكتـاب ٦٣/٢ ، ٢٧٢ ، ورأي الأخفـش في : معانيـه ٧/١ ، ورأي المـبرِّد في : شـرح الكافيـة للرَّضـي ١٢٢/٢ — ١٢٣ ، أمّـا رأي الجمهور المتمثِّل في عدِّ اللاّم وحدها للتعريف دون الهمـزة ، فقـد تبنَّاه ، ووضّحـه ، وسـاق براهينه ابنُ جنِّي في سـرِّ الصِّناعة ٣٣٢/١ — ٣٤٥ . واخـتلاف النُّحـاة هـذا انعكس على تسمية أداة التّعريف " فمَن جعل حرف التّعريف ثنائيّاً ، وهمزته أصليّة عبّر عنه بـ (أل) ؛ ولا يحسـن أن يقـول : الألـف واللاّم كمـا لا يقـال في (قَدْ) القاف والدال ... ومَن جعل حرف التّعريف اللاّم وحدها عبّر بـاللاّم ... ومَـن جعـل حرف التّعريف ثنائيّاً، وهمزته همزة وصلٍ زائدة ، فله أن يقول: (ال) وأن يقول : الألف واللاّم " الجنى ١٩٣ .

(٨٥) انظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٤٠/١ ؛ أسرار العربيَّة ٤٠١ .

(٨٦) أخرجـه البخـاري في كتـاب الصـوم ، وانظـر إثبـات العلمـاء لهـذه اللُّغـة في : سـرِّ الصِّناعة ٤٢٣/١ ؛ الممتع ٣٩٤/١ ؛ الجنى ١٤٠ ؛ المغني ٤٨/١ — ٤٩ .

(٨٧) انظـر : المقتضـب ٢٥٣/١ ؛ علـل النَّحـو ٥٥٩ ؛ مختصـر في ذكـر الألفـات ٣١ ؛ الألفات ٥١ — ٥٣ ؛ الصّاحبي ١٢٤ ؛ شرح اللُّمع لابـن برهـان ٦٨٨/٢ ؛ التّبصـرة والتّذكرة ٤٣٩/١ ؛ اللُّباب ١٩٤/٢ ؛ التّوطئة ٣٢٥ ؛ رصف المبـاني ١٣٤ ؛ التّمييـز في معرفة أقسام الألفات ١٤ .

(٨٨) انظر : معاني القـرآن للفـرّاء ١١٧/٢ ؛ كتاب الكتّاب ٢٧ ؛ أسـرار العربيّـة ٤١٠ ؛ أسرار النّحو ٣١٣ .

(٨٩) يقول الزَّمخشري في المفصَّل ٤٩٨ : " وإثبات شيءٍ من هذه الهمزات في الدّرج خروجٌ عن كلام العرب ، ولحنٌ فاحش ؛ فلا تقل : الاسم ، والانطلاق ، والاقتسام ... " .

(٩٠) انظر : المقتضب ٢٥٣/١ ؛ التّخمير ٣٠٢/٤ ؛ تسهيل الفوائد ٢٠٣ .

(٩١) شرح الشّافية ٢٢٤/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٧٣/٢ ، ٤١٠ ؛ معاني القرآن للأخفش ٧/١ ؛ المقتضب ٨٥/١ ، ١٦٣ ؛ التّكملة ١٨ ؛ معاني الحروف ٣٤ ؛ الأزهية ٤١ – ٤٢ ؛ المفصّل ٤٩٨ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٤٣/١ ؛ جواهر الأدب ٣٢ ؛ أوضح المسالك ٣٦٧/٤ – ٣٦٨ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ٢٠ .

(٩٢) انظر : الأزهية ٤٣ .

(٩٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٨/١ ؛ أدب الكاتب ٢٢٢ ؛ كتاب الكتّاب ٢٦ ؛ مختصر في ذكر الألفات ٢٦ ؛ التّكملة ١٨ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٣ .

(٩٤) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٥٤/٢ ؛ مختصر في ذكر الألفات ٣٢ ؛ الأزهية ٤٣ .

(٩٥) نبّه لهذا الهروي في : الأزهية ٣٣ .

(٩٦) انظر : اللُّباب ١٩٤/٢ – ١٩٥ ؛ جواهر الأدب ٣٢ – ٣٣ .

(٩٧) يقول الشّلوبين في التوطئة ٣٢٦ : " ولا توجد [أي : همزة وصل] في فعلٍ رباعي عدداً ، كما أنّه لا يوجد فعلٌ على الأربعة عدداً في أوّله ألفٌ إلاّ وهي ألف وصلٍ " ، وانظر : شرح اللُّمع لابن برهان ٦٨٦/٢ .

(٩٨) انظر هذه الأوزان ، وأمثلتها في : الكتاب ٢٧١/٢ ؛ التّكملة ١٧ ؛ جمل الزّجّاجي ٢٥٨ ؛ الصّاحبي ١٣٠ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٦/١ ؛ اللّباب ١٩٤/٢ ؛ شرح المفصّل ١٣٥/٩ ؛ رصف المباني ١٣٠ .

(٩٩) انظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٣٦/١ .

(١٠٠) انظر : شرح اللُّمع لابن برهان ٦٨٦/٢ ؛ شرح الشّافية ٢٦٠/٢ .

(١٠١) انظر : الألفات ٢٨ – ٢٩ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٦/١ .

(١٠٢) انظر: علل النّحو ٥٥٨؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٧/١ ؛ اللّباب ١٩٤/٢؛ التّوطئة ٣٢٥؛ الإيضاح في شرح المفصّل ٣٦٧/٢ ؛ المقرّب ٣٨/٢ ؛ شرح الشّافية ٢٥٩/٢ – ٢٦٠ .

(١٠٣) انظر : معـاني القـرآن للفـرّاء ٤٦٩/١ ؛ الألفات ٢٢ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٧/١ .

(١٠٤) انظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٣٧/١ ؛ شرح الملوكي ٣٤٩ .

(١٠٥) انظر : مختصر في ذكر الألفات ٢٢ .

(١٠٦) انظـر في المسألة أيضاً : التّكملة ١٧ ؛ الجمل الزّجّاجي ٢٥٧ ؛ الألفات ٢٤ — ٢٦ ؛ المنصف ٥٤/١ ؛ الأزهية ٣٢ ؛ التّبصـرة والتّـذكرة ٤٣٧/١ ؛ أسـرار العربيّـة ٤٠٠ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٤ — ١٥ .

(١٠٧) انظر : المنصف ٥٤/١ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٦٨٢/٢ ؛ التّبصرة والتّذكـرة ٤٣/١؛ شـرح الملوكي ٣٦٥ ، ويقول ابن خالويه في كتابه (ليس في كلام العرب كسـرةٌ بعدها ضمّة إلاّ حرفان : (زِئْبر) لغة في (الزِئْبر) ، و(إِصْبَع) حكاه سيبويه " .

(١٠٨) انظر : المحلّى ٢٠٤ ؛ المقرّب ٣٩/٢ ؛ رصف المباني ١٣٢ .

(١٠٩) اللُّمع ٣٠٥ .

(١١٠) انظر : معاني القرآن للأخفش ٥/١ ؛ علل النّحو ٥٥٨ ؛ الألفات ٦٩ ؛ الخصـائص ١٤٩/٣ ؛ منـازل الحـروف ٢٣ — ٢٤ ؛ الأزهيـة ٢٦ ؛ شـرح اللُّمـع للواسـطي ؛ اللُّباب ١٩١/٢ ؛ رصف المباني ١٣٤ ؛ جواهر الأدب ١٥ .

(١١١) في مستدرك ديوانه ١٣٤ ، وهو من شوهد : ابن الشّجري في ماليـه ١٩٩/٢ ، وابـن عصفور في الممتع ٦٢٠/٢ .

(١١٢) نسبها إليه ابن خالويه في مختصـر في شـواذ القـراءات ١٦٥ ، والقـرطبي في تفسـيره ٨٥/١٩ ، وأبو حيّان في البحر المحيط ٣٣٦/١٠ .

(١١٣) اللُّمع ٣٠٦ .

(١١٤) يقول الأنباري في أسرار العربيّة ٤٠٢ : " ما عدا ما ذكرنـاه في همـزة الوصـل ، فهـو همزة قطع ؛ لأنّ همزة القطع ليس لها أصلٌ يحصرها " .

(١١٥) مختصر في ذكر الألفات ٢٠، وانظر : معاني الحروف ١٤٣ ؛ الأزهية ٢٦ – ٢٧ ؛ المفصّل ٥٠١ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٨/١ ؛ الحروف للمزني ٣٨ .

(١١٦) انظر : الألفات ٧٥ .

(١١٧) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ ؛ المقتضب ٣١٥/٣ ؛ المنصف ١٠١/١ ؛ الوجيز ٣١ ؛ شرح الملوكي ١٣٥ – ١٣٦ ؛ الممتع ٢٣١/١ ؛ الكُنّاش ٢٠٣/٢ .

(١١٨) انظر : مختصر في ذكر الألفات ١٩ ؛ منازل الحروف ٢٣ ؛ الأزهية ٢٩ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٣٨/١ ؛ جواهر الأدب ١٥ .

(١١٩) انظر : رصف المباني ١٣٨ .

(١٢٠) انظر : الجمل للزّجّاجي ٢٥٨ .

(١٢١) انظر : التّمييز في معرفة أقسام الألفات ٢١ .

(١٢٢) انظر : علل النّحو ٥٥٨ – ٥٥٩ .

(١٢٣) انظر : الأزهية ٣٢ .

(١٢٤) انظر : الألفات ٧١ .

(١٢٥) انظر : مختصر في ذكر الألفات ١٩ ؛ الأزهية ٢٩ – ٣١ ؛ المزهر ١٠٥/٢ ، فقد نصّ كلّ من الهروي والسُّيوطي على أنّ " كلّ ما في كلام العرب على (أفعال) بفتح الألف فهو جمع إلاّ ثلاثة عشر اسماً ... وكلّ ما في كلامهم على (إفعال) فهو مصدر إلاّ خمسة أسماء " ، أمّا ابن خالويه في الألفات ٧٢ – ٧٤ فإنّه يذكر أنّ : " في القرآن تسعة أحرفٍ ، قد قُرئ بهن على لفظ الجمع وعلى المصدر " وهن :

* الإبكار في قول الله تعالى : ﴿ بالعَشِي والإبْكَار ﴾ آل عمران ٤١

* الأصباح ، في قول الله تعالى : ﴿ فالقُ الأصْبَاحِ ﴾ الأنعام ٩٦

* آلهة ، في قول الله تعالى : ﴿ ويَذرَكَ وآلهتَكَ ﴾ الأعراف ١٢٧

* أيمان ، في قول الله تعالى : ﴿ إنَّهم لا أيمانَ لهم ﴾ التوبة ١٢
* إجرام ، في قول الله تعالى : ﴿ فعَلَى إجرَامِي ﴾ هود ٣٥
* أسرار ، في قول الله تعالى : ﴿ والله يعلمُ أسرارَهم ﴾ محمّد ٢٦
* إدبار ، في قول الله تعالى : ﴿ وإدبار السُّجود ﴾ ق ٤
* إدبار ، في قول الله تعالى : ﴿ وإدبار النجُوم ﴾ الطور ٤٩
* إيمان ، في قول الله تعالى : ﴿ اتخذُوا إيمانهم جُنَّة ﴾ المجادلة ١٦

(١٢٦) انظر : الكتاب ٤٠٩/٢ — ٤١٠ ؛ المقتضب ١٥٩/١ ؛ شرح التّصريف ٣٠٣ ، أمّا عبد الله بن أبي إسحاق فقد اشتُهر بتحقيق الهمزتين الملتقيتين سواءً أكانتا في كلمةٍ واحدة أم كانتا في كلمتين ، وسواءً أكانتا متحرِّكتين أم كانت الأولى متحرِّكة ، والثانية ساكنة ، وقد وصف سيبويه رأيه هذا بأنّه رديء ، ولقد عقد ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٢٦ — ٢٢٨ باباً بعنوان (الألفان تجتمعان ، فيُقتصر على إحداهما ، والثّلاث يجتمعن ، فيُقتصر على اثنتين) .

(١٢٧) انظر : علل النّحو ٥٥٨ — ٥٥٩ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٦٨٨/٢ .

(١٢٨) استشهد به المبِّرد في المقتضب ٩٨/٢ ، وابن الورّاق في علل النّحو ٥٥٩ ، وابن جنّي في الخصائص ١٤٤/١ ، وابن سيْدَه في المخصّص ١٠٨/١٦ ، والأنباري في الإنصاف ١١/١ ، والسّمين في الدرِّ المصون ٩٢/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، والسُّيوطي في الهمع ٢٥١/٦ ، ولم يتمّه واحدٌ منهم ، أو ينسبه .

(١٢٩) انظر : أوضح المسالك ٤٠٦/٤ .

(١٣٠) انظر : أسرار العربيّة ٤٠٣ .

(١٣١) انظر : الألفات ٥٥ — ٦٢ .

(١٣٢) انظر : شرح التّصريف ٣٠١ .

(١٣٣) انظر : الألفات ٤٠ ، ٥٨ .

(١٣٤) يقال: هو يؤاسي في ماله ؛ أي: يساوي ، ويقال : أسوتُ الجرحَ فأنا آسوه أسواً : إذا داويته وأصلحته . انظر : تهذيب اللُّغة ١٣٩/١٣ .

(١٣٥) شرح الملوكي ٣٦٥ ، يقول ابن خالويه في الألفات ٥٩ : " أجاز الكسائي الابتداء بهمزتين ، والاختيار ما أنبأتك به [أي : قلب الثانية مدَّة] ؛ لأنّ الهمزة الواحدة تُستثقل ، فكيف إذا اجتمعتا " .

(١٣٦) يقول ابن الشّجري في أماليه ١٩٩/٢ : " فأمّا قولك : افعلْ ، من (أمرَ يأمرُ) فللعرب فيه مذهبان: منهم مَن نزَّله منزلة (خُذْ) و(كُلْ) ؛ فقالوا: مُرْ فلاناً بكذا، ومنهم مَن فرَّق بينه وبينهما ؛ لأنّه لم يكثر استعماله كثرة استعمالهما ، فلمّا فارقهما بكونه أقلّ منهما استعمالاً ، وكرهوا اجتماع الهمزتين ، أبدلوا الثانية لانضمام ما قبلها واواً ؛ فقالوا : أُومُرْ ... فإذا دخل حرف العطف عليه أجمعوا على إعادة همزته إليه ؛ فقالوا مُرْ زيداً وأمُرْ عمراً ، كما جاء في التنزيل : ﴿ **وأمُرْ أهلَكَ بالصَّلاة** ﴾ [طه ١٣٢] " .

(١٣٧) يقول ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٦٥ : " إنّه شذّ من هذا عن مقتضى القياس ثلاثة أفعال لا غير ، تُسمع ولا يُقاس عليها ؛ لخروجها عن نظائرها ، وهو : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ " .

(١٣٨) انظر : الكتاب ٢٧١/٢ ؛ الألفات ٣١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٢٦٣ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٩٩/٢ ؛ شرح الملوكي ٣٦٦ ؛ التّوطئة ٣٢٥ ؛ رصف المباني ١٣١ .

(١٣٩) انظر : الألفات ٥٩ .

(١٤٠) انظر : معاني القرآن للأخفش ٥/١ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٥ .

(١٤١) سرُّ الصِّناعة ١٠٧/١ ، وانظر : علل النّحو ٥٦٠ ؛ المسائل الحلبيّات ٣٧٩ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٤٠/١ ؛ المعرَّب للجواليقي ١٣ ؛ الوجيز ٣١ ؛ التعريب والمعرَّب لابن برِّي ٢٧ ؛ الممتع ٢٣١/١ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٦ ، أمّا ابن خالويه في الألفات ٦٩ فيرى أنّ الهمزة في مثل هذه الأسماء هي همزة قطعٍ مزيدة على أصول الكلمة ؛ لأنّها لم تسقط في الدّرج فيُحكم عليها بالوصل ، ولم تكن فاءً من الفعل ، فيُحكم عليها بالأصل .

(١٤٢) نبَّه لهذا ابن خالويه في الألفات ٦١ ، وانظر : مختصر في ذكر الألفات ٣٣ ؛ الحروف للمزني ٤٧ .

(١٤٣) ممّن صرّح بذلك ابن الأنباري في مختصر في ذكر الألفات ٣٢ ؛ حيث يقول : " اعلم أنّ الألف المبتدأة في الأداة المحضة أصليّة ، وأصلها الكسر ... وقد تأتي مفتوحة " .

(١٤٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ٨/١ ؛ مختصر في ذكر الألفات ٣٢ ؛ الألفات ٦٠ — ٦١ ؛ منازل الحروف ٢٤ ؛ الحروف للمزني ٤٨ .

(١٤٥) الذي نصَّ على ذلك ابن النجّار في التّمييز في معرفة أقسام الألفات ٢١ .

(١٤٦) مختصر في ذكر الألفات ٢٩ ، وانظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٣٧/١ .

(١٤٧) أي تُزاد عليه ، وقد تقع في وزن (فُعِلَ) نحو : أُكِلَ وأُخِذَ وأُمِرَ ، إلاّ أنّها ليست بلازمة فيه؛ حيث إنّ منه: ضُرِبَ وسُمِعَ ... وهي ليست فيه . انظر: الأزهية ٢٩ .

(١٤٨) مختصر في ذكر الألفات ٢٨ .

(١٤٩) ولذا سمَّاها الأزهري في تهذيب اللّغة ٦٦٣/١ بـ (ألف العبارة) لأنّها تعبِّر عن المتكلِّم.

(١٥٠) انظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٣٨/١ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ٢١ .

(١٥١) أي : أحد أحرف المضارعة التي جمعها النُّحاة في كلمة (نأيت) ، وإنّما سمِّيت أحرفَ مضارعة ؛ لأنّ الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء ؛ أي : يشابهها . انظر : الكافية ١٩٠ ؛ شرح الكافية لابن جماعة ٣٥٧ ؛ الفوائد الضيائيَّة ٢٣٢/٢ .

(١٥٢) انظر : مختصر في ذكر الألفات ٢٧ .

(١٥٣) انظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٣٨/١ .

(١٥٤) انظر : التّمييز في معرفة أقسام الألفات ٢١ .

(١٥٥) انظر : جواهر الأدب ١٥ .

(١٥٦) انظر : التّبصرة والتّذكرة ٤٤٠/١ .

(١٥٧) انظر : مختصر في ذكر الألفات ٢٥ ؛ الحروف للمزني ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٧ .

(١٥٨) انظر : مختصر في ذكر الألفات ٢٥ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٤٠/١ .

(١٥٩) الذي نبَّه لهذا الإربلي في : جواهر الأدب ٣٢ .

(١٦٠) انظر : كتاب الكتّاب ٢٦ ؛ معاني الحروف ٣٥ ؛ الأزهية ٣٤ – ٣٨ ؛ التّبصرة والتّذكرة ٤٤١/١ ؛ جواهر الأدب ٣٣ ؛ التّمييز في معرفة أقسام الألفات ١٩ ؛ الأصوات اللُّغويَّة ٩٢ .

(١٦١) لقد عبَّر النُّحاة عن الهمزة التي تسهَّل ؛ بأن تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها بـ (همزة بينَ بينَ) وهي تشبه الحركة المختلسة ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في حركتها ؛ فالبصريون يرون أنّها متحرِّكة، بدليل وقوع السّاكن بعدها، والكوفيون يرون أنّها ساكنة بدليل أنّه لا يجوز أن تقع مبتدأة .

انظر : الإنصاف ٧٢٦/٢ (م : ١٠٥) .

(١٦٢) انظر : السَّبعة لابن مجاهد ١٣٦ — ١٤٠ ؛ إعراب القراءات السَّبع ٥٩/١ ؛ الحجَّة للفارسي ٢٧٤/١ — ٢٩١ ؛ التَّيسير ٣١ — ٣٢ .

(١٦٣) وهي الآيات التي اجتمعت فيها همزة استفهام بهمزة قطعٍ مضمومة في القرآن الكريم كلّه . نصّ على هذا ابن مجاهد في السّبعة ١٣٦ ، وانظر : التّمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز ٢٠ .

(١٦٤) انظر : التّيسير ٣٢ .

(١٦٥) انظر : التّيسير ٣٢ .

(١٦٦) انظر : التّيسير ١١٢ ، ١٩٧ .

(١٦٧) الأزهية ٤١ .

أهم المصـــادر

(١) الألفات ، وهو كتاب يتعرّض للهمزة والألف وأنواعها في العربيّة ، لابـن خالويـه ، تحقيق : د . علي حُسين البوّاب ، مكتبـة المعـارف ، الرّيـاض ، الطبعـة الأولى ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

(٢) أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محي الـدين عبـد الحميـد ، المكتبـة التجارية الكبرى ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .

(٣) ارتشـاف الضـرب من لسـان العـرب لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق : د . مصطفى أحمد النحّاس، مطبعة المدني، القاهرة ، الطبعة الأولى جـ١ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، جـ ٢ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، جـ٣ ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

(٤) الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق: عبد المعين الملـوحي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

(٥) أسرار العربيّة ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيـق : محمـد بهجـة البيطـار ، مـن مطبوعـات المجمـع العلمـي العربـي ، دمشـق ، الطبعـة (بـدون) ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

(٦) أسرار النّحو ، لابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمّان ، الطبعة ، والتاريخ (بدون) .

(٧) الأصمعيّات ، للأصمعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السّلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

(٨) الأصوات اللُّغويّة ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرّية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ١٩٨٤م .

(٩) الأصول في النّحو ، لابن السّرّاج ، تحقيق : د . عبد الحُسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١٠) إعراب القراءات السّبع وعللها ، لابن خالويه ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين ، مطبعة المدني، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(١١) إعراب القراءات الشّواذ للعُكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزّوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(١٢) الأمالي الشّجريّة ، لأبي السّعادات هبة الله العلوي المعروف بابن الشّجري ، تحقيق : محمود محمد الطّناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكان النشر (بدون) ، الطبعة (بدون) ١٩٨٢م .

(١٤) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

(١٥) باب الهجاء ، لابن الدهّان ، تحقيق : د . فائز فارس ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(١٦) البحر المحيط، لأبي حيّان، عناية: صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة (بدون) ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(١٧) التّبصرة والتّذكرة ، للصّيمري ، تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي ، مكّة المكرّمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

(١٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : د . محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، مكان النشر (بدون) ، الطبعة (بدون) ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

(١٩) التّكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، للفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرّياض ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

(٢٠) التّمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز ، لمحمد بن أحمد بن داود ، تحقيق : د . علي حُسين البوّاب ، مكتبة السّلف الصّالح ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ .

(٢١) تهذيب اللّغة ، لأبي منصور الأزهري ، المؤسسة المصرية العامة للتّأليف والأنباء والنشر ، الطبعة (بدون) ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

(٢٢) التّوطئة ، لأبي علي الشّلوبين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوّع ، دار التراث العربي للطّبع والنشر ، القاهرة ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٢٣) التّيسير في القراءات السّبع ، لأبي عمرو الدّاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

(٢٤) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار إحياء التُّراث العربي ، بيروت ، الطبعة (بدون) ، ١٩٦٧م .

(٢٥) الجمل في النّحو، للزّجّاجي، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرّسالة، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٢٦) جمهرة اللُّغة ، لابن دُريد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٢٧) الجنى الدَّاني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : فخر الدَّين قباوة ، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٢٨) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي ، شرح وتحقيق : د . حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة (بدون) ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٢٩) الحجّة للقرّاء السّبعة ، للفارسي ، تحقيق : بدر الدين فهوجي ، بشير جويجاتي ، دار المأمون ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٣٠) الحروف ، للرّازي ، تحقيق : د . رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٣١) الحروف، للمزني، تحقيق د . محمود حسني محمود ، د . محمد حسن عوّاد ، دار الفرقان ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٣٢) حروف المعاني ، للزَّجَّاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٣٣) الخصائص لابن جنِّي ، تحقيق : محمد علي النجّار ، دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الثانية ، التاريخ (بدون) .

(٣٤) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسّمين الحلبي ، تحقيق : د . أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

(٣٥) ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، الطبعة (بدون) ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

(٣٦) ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة (بدون) ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

(٣٧) ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم: د . داود سلوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٦٧م .

(٣٨) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : د . محمد أحمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٣٩) السّبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، التاريخ (بدون) .

(٤٠) سرُّ صناعة الإعراب لابن جنّي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم ، الطبعة الثانية ، التاريخ (بدون) .

(٤١) شرح التّسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيِّد ، د . محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

(٤٢) شرح التّصريف ، للثّمانيني ، تحقيق : د . إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرُّشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

(٤٣) شرح جمل الزّجّاجي ، لابن عصفور ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، الطبعة (بدون) ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٤٤) شرح شافية ابن الحاجب ، للرّضي الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة (بدون) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٤٥) شرح الكافية ، لابن جماعة ، تحقيق : د . محمد عبد النبي عبد المجيد ، مطبعة دار البيان ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

(٤٦) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيدٍ السّيرافي، تحقيق : د . رمضان عبد التّواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

(٤٧) شرح اللُّمع ، لابن برهان العُكبري ، تحقيق : د . فائز فارس ، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٤٨) شرح اللُّمع ، للواسطي ، تحقيق : د . رجب عثمان محمد ، د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(٤٩) شرح المفصّل، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٥٠) شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير ، للخوارزمي ، تحقيق : د . عبد الرحمن العُثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

(٥١) شرح الملوكي في التّصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٥٢) الصّاحبي ، لابن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٥٣) الصّحاح ، تاج اللُّغة وصحاح العربيّة ، للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٥٤) العروض ، للأخفش ، تحقيق : د . أحمد محمد عبد الدايم عبد الله ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٥٥) علل النَّحو ، لابن الورَّاق ، تحقيق ودراسة : محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

(٥٦) كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د . مهدي المخزومي ، د . إبراهيم السّامرّي ، دار ومكتبة الهلال ، مكان النشر (بدون) ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٥٧) الفوائد الضيائيّة ، للجامي ، تحقيق : د . أسامة طه الرِّفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، الطبعة (بدون) ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٥٨) في التَّعريب والمعرَّب ، لابن برِّي ، تحقيق : د . إبراهيم السّامرّي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٥٩) القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م .

(٦٠) الكافية في النّحو ، لابن الحاجب ، تحقيق : د . طارق نجم عبد الله ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

(٦١) الكتاب ، لسيبويه ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ .

(٦٢) كتاب الكتّاب ، لابن درستويه ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، د . عبد الحُسين الفتلي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٣١٧هـ - ١٩٧٧م .

(٦٣) الكُنّاش في فنّي النّحو والصّرف ، لأبي الفداء ، تحقيق : د . رياض بن حُسين الخوّام ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(٦٤) اللُّباب في علل البناء والإعراب ، للعُكبري ، تحقيق : د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٦٥) لسان العرب، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٦٦) اللُّمع في العربية ، لابن جنّي ، تحقيق : د . حُسين محمد محمد شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٦٧) ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، الناشر (بدون) مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٦٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزّجّاج ، تحقيق : د . هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة (بدون) ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

(٦٩) مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة (بدون) ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .

(٧٠) مجموعة أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج ، عناية : وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(٧١) مجموعة الشّافية، للجار بردي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٧٢) المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سِيْدَه ، تحقيق : د . حسين نصّار ، وآخرون ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ – ١٩٨٥م .

(٧٣) المحلّى " وجوه النَّصب " ، لابن شُقير ، تحقيق : د . فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

(٧٤) مختصر في ذكر الألفات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د . حسن شاذلي فرهود ، دار التُّراث، القاهرة ، الطبعة (بدون) ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٧٥) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، مكتبة المتنبي، القاهرة ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٧٦) المخصَّص، لابن سِيْدَه، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٧٧) المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها ، للسُّيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٧٨) المسائل الحلبيَّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٤م .

(٧٩) معاني الحروف، لأبي الحسن الرمَّاني، تحقيق: د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشُّروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

(٨٠) معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د . فائز فارس، الناشر ومكان النشر (بدون) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

(٨١) معاني القرآن ، للفرَّاء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٨٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزَّجَّاج ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٨٣) المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٦١هـ .

(٨٤) مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد علي صُبيح وأولاده ، القاهرة ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٨٥) مفتاح العلوم ، للسَّكَّاكي ، ضبطه وشرحه : الأستاذ نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٨٦) المفصَّل في علم العربية ، للزَّمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، التاريخ (بدون) .

(٨٧) مقاييس اللُّغة ، لابن فارس ، تحقيق : د . عبد السلام هارون ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٨٨) المقتضب ، لأبي العباس المبرِّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

(٨٩) المقرَّب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : أحمد عبد الستّار الجواري ، عبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف ، العراق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

(٩٠) الممتع في التَّصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، دار المعارف ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٩١) منازل الحروف ، للرُّمَّاني ، تحقيق : إبراهيم السَّامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمَّان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

(٩٢) المنصف ، شرح ابن جنِّي لكتاب التَّصريف للمازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .

(٩٣) النُّكت في تفسير سيبويه ، للأعلم الشَّنمري ، تحقيق : زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٩٤) النِّهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة (بدون) ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .

(٩٥) همع الهوامع ، للسُّيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة (بدون) ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٥م .

(٩٦) الوجيز في علم التَّصريف ، للأنباري ، تحقيق : د . علي حُسين البوّاب ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .